الفصل الرابع

آليات تطوير وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان استناداً للتجارب الدولية

4،1 مقدمة

كقاعدة عامة يقوم التخطيط السليم على دراسة وتحليل آراء المختصين والعاملين في نفس المجال، بالإضافة إلى مراجعة نتائج الخطط والسياسات السابقة للوقوف على نقاط القوة والعمل على الاستفادة منها وتطويرها، ومعالجة جوانب الضعف وتفادي سلبياتها، ودائمًا يقال لنبدأ من حيث انتهى الآخرون، هذه القواعد يمكن العمل بها في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ يجب دراسة تجارب الدول التي سبقت في هذا المجال وتحليل هذه التجارب لاستخلاص الدروس المستفادة منها والوقوف على إيجابياتها وتفادي الجوانب السلبية فيها، فأهمية هذا القطاع تستوجب العناية الفائقة والسعى لوضع الخطط والإستراتيجيات للنهوض به.

تشير الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل (90 % إلى 95 %) من إجمالي المشروعات حول العالم، وتوظف حوالي (60 %) من القوى العاملة، كما تسهم بحوالي (45 %) من الناتج الإجمالي العالمي 126، وبطبيعتها تختلف هذه النسب من دولة إلى أخرى حسب المعايير المتبعة في تصنيف هذه المشروعات، ومدى التباين بين اقتصادات الدول ومستوى التقدم التكنولوجي فيها وعدد سكانها، هذه المؤشرات وغيرها مدعاة لأن تولي الدول العربية –ومن ضمنها سلطنة عمان– هذا القطاع

126 انظر: الأسرج.حسين عبد المطلب. .2010. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. مرجع سابق، 5

يتناول هذا الفصل من الدراسة بعض الآليات التي يمكن من خلالها إيجاد الحلول للتحديات التي تعترض قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة – التي أفرزتها نتائج الدراسة الميدانية مدعمة بمقابلة بعض المختصين في الشأن الاقتصادي – وتقف حائلًا دون تطور هذا القطاع بالشكل الذي يمكنه من لعب دوره المهم في تنويع مصادر الدخل، والإسهام بشكل إيجابي في تنمية الاقتصاد العماني المعتمد على النفط كمورد أساسي، وأن يسهم في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع العماني، أهما مشكلة البطالة أو ما يعرف محليًا بمشكلة الباحثين عن عمل في سلطنة عمان، وستبنى هذه الآليات والحلول المقترحة على :

- التوصيات والقرارات الصادرة عن ندوة سيح الشامخات التي عقدت في 2013 .
- التوصيات والقرارات الصادرة عن ندوة جامعة السلطان قابوس التي عقدت في عام 2015 بهدف تقييم القرارات الصادرة عن ندوة سيح الشامخات.
- استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في التصدي لهذه المشكلات.
- نتائج المقابلات التي أجريت مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المقابلات مع المختصين بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4،2 الآليات المرتبطة بالإطار التشريعي

لا يمكن وضع التوصيات والآليات المقترحة – الصادرة عن أي دراسة أو ندوة – موضع التنفيذ دون بلورتها في شكل قوانين تعمل على إعدادها الجهة التشريعية بالتعاون مع الجهات التنفيذية بما يحقق الأهداف المرجوة منها، وبقراءة نتائج الدراسة فإن غالبية التحديات التي تعترض قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن حلها إلا بتدخل المشرع من خلال التالي :

4،2،1 آلية إصدار وتعديل بعض القوانين :

- إصدار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقرارات المساندة.
- تعديل بعض أحكام قانون استثمار رأس المال الأجنبي.
- وضع الإجراءات والسياسات المعمول بها حاليًا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صورة قوانين ملزمة.

المبررات

جاءت نتائج الدراسة وماسبقها من دراسات لتؤكد أهمية وجود تشريع خاص بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد وصى المشاركون في ندوتي سيح الشامخات وندوة جامعة السلطان قابوس بذلك، كما أظهرت نتائج الدراسة التي قامت بها الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراستنا الحالية الحاجة لوجود القانون ليعمل على ضبط وتنظيم عمل القطاع.

التجارب الدولية

تشير التجارب الدولية إلى أهمية وضع نظام تشريعي رصين يسهم في بناء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ من غير المتصور أن ينظم مجتمع ما دون وجود قواعد قانونية وقرارات ولوائح تعمل على تحديد الأدوار والمهام المحددة لكل فرد أو فئة أو قطاع في ذلك المجتمع، ناهيك عن القواعد التي تنظم العلاقة بين مكونات كل قطاع فيه وكيفية أدائه لمهامه بما لا يتعارض مع غيره من القطاعات والفئات، وتوضح لنا التجارب الدولية أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كغيره من القطاعات في الدول حظي بدعم مجموعة من القوانين واللوائح والقرارات التي تضمن له انتظام عمله وعلاقاته مع باقي مكونات المجتمع الاقتصادي وتوفر له القدر اللازم من الحماية.

4،2،1،1: تجربة الاتحاد الأوروبي

1. الدستور الأوروبي للمؤسسات الصغيرة[127].

استحوذت المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اهتمام كتلة الدول الأوروبية مادفعها لوضع دستور قام باقتراحه مجلس الأعمال العامة في 13 من يونيو 2000 بلشبونه، واقره مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه بتاريخ 19 و 20 من يونيو 2000، ويوصي هذا الدستور الدول بأن توجه جهودها وتركزها على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويقع في عشرة محاور تغطي جوانب عدة تتعلق بالقطاع، ومن أهم محاور التشريع المحور الثامن الذي ينص على دعم القدرة التكنولوجية للمشروعات وتشجيع البرامج التي تهدف إلى نشر التكنولوجيا بينها.

2. مرسوم التفكير أولًا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة[128].

ضاعف الاتحاد الأوروبي من الجهود الموجه لتدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإصداره مرسوم (التفكير أولًا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة) في عام 2008، وتشكل نصوص هذا المرسوم الإطار الذي يعمل في ظله الاتحاد الأوروبي لتطوير نظام الكفاءات، وإيجاد دليل تستطيع من خلاله المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقويم وتشخيص احتياجها من الكفاءات وكيفية تحسينها وبخاصة في المجال المعلوماتي والإعلام الآلي، كما قامت المفوضية الأوروبية بإنشاء هيئة متخصصة تُعنى بالملكية الفكرية، يمكن أن تلجأ إليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل سهولة.

4،2،1،2: التجربة اليابانية (القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)

---

127 انظر: روابح عبد الباقي . 2011. تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الاتحاد الأوروبي . ورقة عمل مقدمة في . ملتقى الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية . ص 7 .

128 المرجع سابق. ص8

إيمانًا من الحكومة اليابانية بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهمية تنظيم عملها فقد أفردت قانونًا خاصًا يعد من أقدم القوانين التي تختص بشؤون هذا القطاع الهام، فقد أصدرت اليابان القانون رقم (154) لسنة 1963، والمعروف بالقانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تعمل نصوص هذا القانون على تحقيق الاستقرار والحماية للقطاع، بالإضافة إلى الإسهام في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعاملين بالمشروعات، والعمل على تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية وتهيئة المناخ الجيد لعملها.

4،2،1،3: تجربة الهند

في سبيل تحقيق قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة النتائج المرجوة منه وضعت الهند إستراتيجية محكمة لتطويره وتنميته، كان أهمها وضع إطار تشريعي يسهم في خلق بيئة عمل مدعمة بقاعدة تشريعية تخدم القطاع المستهدف، ويعمل على توفير الحماية والتنظيم اللازمين لعمل الصناعات الصغيرة، وأبرز ما قامت به الهند في الجانب التشريعي، أصدرت الهند جملة من القوانين أهمها[129]:

- قانون المدفوعات الصادر في عام 1993 بهدف حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة من الشركات الأخرى المتأخرة في الدفع.
- القوانين الخاصة بالتشغيل، حيث تعمل على تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل وتشجيع القوى العاملة الوطنية على استغلال فرص العمل المتاحة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنظم هذه القوانين الجوانب التالية :
- تحديد السقف الادنى للأجور.
- دفع الاجور وتحديد الاستقطاعات المفروضة على العمال.

129 انظر: تقرير مركز المعلومات واتخاذالقرار.2002 . المشروعات الصغيرة في مصر المشاكل والمقترحات. مجلس الوزراء. ص186

- التعويض في حالات المرض أو الاصابة أثناء العمل أو الموت بسببه.
- الإكتتاب الاختياري والذي يسمح للعمال بالمشاركة في جزء من راس مال المشروع عن طريق الاكتتاب بنسبة (5 %) من قيمة الأسهم.
- توظيف المرأة والاطفال وتنظيم كافة الجوانب الخاصة بعمل هذه الفئات وتوفير الظروف الملائمة لها وحماية حقوقها.
- القانون الخاص بتطبيق معايير الجودة علي جميع المنتجات وذلك من اجل رفع القدرة التنافسية لمنتجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة محلياً ودولياً.
- وضع نظام ضريبي يتضمن جملة من الإعفاءات الضريبية المقررة على أنشطة الصناعات الصغيرة يتدرج عكسيًا مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبى تدريجيًا مع الزيادة التدريجية فى رأس مال المشروع الصغير.
- وضع الأسس التي تحقق التكامل بين المشروعات الكبيرة والصناعات الصغيرة، حيث ألزمت الشركات الكبيرة بتقديم جميع المعلومات المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- حجز أكثر من(1200) بند إنتاجي لصالح الصناعات الصغيرة، لا يحق للصناعات الكبيرة دخول مجال إنتاجها.
- أنشأت الحكومة الهندية صندوقًا للمساعدة على تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة ورصدت له مبلغ (50) مليون دولار بهدف تقديم من أجل تحسين المستوى الفني للعمالة، وتقديم الدعم الفني والتقني لتطوير المنتجات.
- تطوير وتحسين البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة إذ عملت على إنشاء المجمعات الصناعية الضخمة، التى تشمل منافذ التسويق والخدمات التكنولوجية.

- وضعت الحكومة الهندية آلية فعالة للتكامل بين المشروعات الكبيرة ونضيراتها الصغيرة والمتوسطة، تعمل من خلالها الأخيرة على توفير بعض المنتجات الداخلة في العمليات الإنتاجية للوحدات الصناعية الكبيرة، وتشير النتائج والبيانات إلى تشارك الصناعات الصغيرة مع الشركات الحكومية في تصنيع (30 %) من أجزاء المعدات الهندسية الثقيلة، و (45 %) من المعدات الهندسية المتوسطة، و (25 %) من وسائل النقل، و (40 %) من المنتجات الاستهلاكية التي تعمل على إنتاجها.

- أصدرت الهند قانوناً يعرف بقرار الحماية، يتضمن تخصيص عدد (80) سلعة استهلاكية تعمل على إنتاجها الوحدات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حصراً دون غيرها، فيما سمحت للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع التي تنتجها الصناعات الصغيرة شريطة تصدير (50 %) من هذه السلع للخارج، بهدف تحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة، والحضور المستمر في الأسواق العالمية [130].

4،2،1،4: التجربة الكورية

بغية تطوير آليات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قامت الجهات التشريعية الكورية بإصدار مجموعة من القوانين تعمل على توفير الدعم والحماية لهذا القطاع، أهمها:

أولًا: قانون تشجيع التعاقد من الباطن Small&Medium Size Enterprises Sub Contracting Promotion Act [131]

---

130 انظر: سمير زهير الصوص . 2010. بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين . وزارة الاقتصاد الوطني. فلسطين . ص 30

131 انظر: أكادمية المجتمع المدني . مرجع سابق ص 6

أصدرت الحكومة الكورية في عام 1975م هذا القانون الذي يعد أكثر التشريعات فعالية في دعم نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويحدد هذا القانون منتجات بعض قطاعات الصناعات التحويلية واعتبارها صناعات تخص المشروعات الصغيرة من خلال تعاقدها مع الشركات الكبيرة، كما ألزم القانون هذه الأخيرة بالتتوقف عن إنتاجها، على أن تحصل على ما تحتاجه من هذه المتجات عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أوجد تكاملًا فعالًا بين المشروعات بمختلف أحجامها وأصبحت المشروعات الصغيرة تنتج ما نسبته (60 %) من المكونات الداخلة في أنشطة الصناعات الكبيرة.

ثانياً: قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

استمرت الحكومة الكورية في سياساتها الرامية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوجت ذلك بإصدار قانون " تشجيع شراء منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة " في عام 1981م، بهدف ضمان التشغيل الدائم والمستمر لهذه المشاريع، يوجه من خلاله المشرع كافة القطاعات الحكومية إلى شراء كل ما تحتاجه من معدات وأدوات مما تنتجه الصناعات الصغيرة، كما يلزم القانون أيضًا هذه الجهات بضرورة زيادة مشترياتها كل عام وذلك عن طريق وضع خطة سنوية تتضمن ذلك.

4،2،1،5: المنظومة التشريعية في جمهورية مصر العربية [132]

تتألف المنظومة القانونية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بجمهورية مصر العربية من عدد كبير من القوانين والقرارات واللوائح، ذات الصـــلة بتنمية وتطوير هذا القطاع، منها ما يرتبط بالقطاع بصورة مباشرة ومنها ما يمس القطاع بصورة غير مباشرة، ومن هذه القرارات:

- قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004
- قرار مجلس الوزراء رقم 1241 لسنة 2004، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة.
- القرار الوزاري الصادر عن وزير المالية، رقم 54 لسنة 2012، بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصل الضريبة على أرباحها.

الجدول 4، 1: واصل: بعض القوانين المنظمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

القوانين والقرارات واللوائح الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	
القوانين المباشرة	قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 قرار مجلس الوزراء رقم 1241 لسنة 2004، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة. القرار الوزاري الصادر عن وزير المالية، رقم 54 لسنة 2012، بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصل الضريبة على أرباحها.

132 انظر: المركز المصري لدراسات السياسة العامة . وضع وتحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر .ورقة بحثية . ص5-6

الجدول 4، 1: واصل: بعض القوانين المنظمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

القوانين والقرارات واللوائح الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	
القوانين غير المباشرة (العامة)	قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، عدل بالقانون رقم 19 لسنة 2007.
	قانون التأجير التمويلي رقم 95 لسنة 1995.
	قانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001.
	قانون رقم 91 لسنة 2005 بشأن الضريبة على الدخل.
	قانون العمل رقم 12 لسنة 2003.
	القانون رقم 82 لسنة 2002 بشأن حماية المليكية الفكرية.
	القانون رقم 3 لسنة، 2005 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
	القانون رقم 84 لسنة 2001 والخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية
	القرار رقم 130 لسنة 2005 بشأن ألإنتاج طبقًا للمواصفات القياسية.
	قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999.

*إعداد الباحث، المصدر- المركز المصري لدراسات السياسة العامة، وضع وتحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

4،2،1،6: تجربة الجزائر

حظي قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر برعاية كبيرة، يؤكد ذلك الاهتمام مجموعة التشريعات والقوانين التي وضعت بهدف تنظيم وتطوير عمل القطاع، ومن تلك القوانين ما يمسه بصورة مباشرة ومنها ما يتعلق به بطريقة غير مباشرة، وشكلت المنظومة القانونية أساسًا قويًا ومتينًا تقف عليه هذه المؤسسات، من خلال تنظيم العلاقة بينها وبين والجهات المشرفة عليها والمتعاملة معها، نبرز أهم هذه التشريعات والمراسيم التنفيذية في الجدول التالي :[133].

133 انظر: خبابة عبالله .2013.*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة* .مرجع سابق . ص22-23

الجدول 4، 2: المنظومة القانونية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المنظومة القانونية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
القوانين المباشرة	المرسوم التنفيذي رقم 94/2011 لسنة 1994 بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18 لسنة 2001. المرسوم التنفيذي رقم 373/02 لسنة 2002 بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي. المرسوم التنفيذي رقم 78/3 لسنة 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. المرسوم التنفيذي رقم 79/3 لسمة 2003، المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المرسوم التنفيذي رقم 80/3 لسنة 2003، بإنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم عمله. المرسوم الرئاسي رقم 134/4 لسنة 2004، المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المرسوم التنفيذي رقم 188/3 لسنة 2003 بإنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة. المرسوم التنفيذي رقم 298/3لسنة 2003 بتنظيم عمل المفتشية العامة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
القوانين الغير مباشرة [134]	المرسوم الرئاسي رقم 94/234 لسنة 1994 بإنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب. قانون ترقية الاستثمار الصادر بتاريخ 1993/10/15. الأمر التنفيذي رقم 94/319 لسنة 1994بإنشاء وكالة ترقية الاستثمار. قانون تطوير الاستثمار رقم 03/01 لسنة 2001. قانون التجارة رقم 59 لسنة 1975. المرسوم التنفيذي رقم 188لسنة 1994 بإنشاء الصندوق الوطني لتأمين على الشباب.[135]

134 انظر: بو البردعة نحلة. 2012 . الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون. غير منشورة. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر. ص 12-13

135 انظر: عوادي مصطفى .2017 . مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . ورقة عمل . ص 11-13

4،2،1،7: تجربة دولة الكويت (قانون الصـــندوق الوطني لرعاية وتنمية المشـــاريع الصـــغيرة والمتوسطة).

أصـدرت دولة الكويت أول قانون لها يحمل رقم (98) لسـنة 2013 بشـان الصـندوق الوطني لرعاية وتنمية المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، تم تعديله بالقانون رقم (14) لسـنة 2018، وقد تضـمت اللائحة المنظمة له (33) مادة تناولت كل ما يتعلق بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتناولت المادة (25) من اللائحة أحد أهم أوجه دعم المشاريع والمتمثل في إنشاء صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسـطة " تخصـيص نسـبة (10 %) من قيمة العقود بما فيها الممارسـات أو المزايدات أو المناقصـات التي تبرمها الوزارات والهيئات والمؤسـسـات العامة لشـراء منتجات الصـندوق من سـلع وخدمات بعد اعتمادها من مجلس الوزراء "، وكذلك تناولت المادة (26) موضـوع تخصـيص (10 %) من الأراضـي الصناعية و (5 %) من المناطق والمخططات الزراعية لمواجهة الطلبات المقدمة للصندوق من قبل المشاريع الخاضعة له، وتناول القانون كذلك موضوع الحاضنات ودورها في تنمية القطاع، وأشارة المادة (30) من ذات القانون إلى تخصيص نسبة (10 %) من المحلات التجارية المخصصة من الدولة للجمعيات التعاونية وفروعها وغيرها من المواقع الاستثمارية لصالح المشروعات التي يشرف عليها الصندوق، كما قرر المشرع في المادة (33) من اللائحة تشـكيل لجنة تُعنى بالنظر في التظلمات المقدمة من المبادرين وأصـحاب المشـاريع الصغيرة والمتوسطة.

4،2،1،8: تجربة دولة قطر

عملت دولة قطرعلى تنظيم قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة من خلال القرار الأميري رقم (17) لســـنة 2011 الخاص بإنشـــاء جهاز قطر لتنمية المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة بتاريخ

2011/2/20م، وتضمن (21) مادة بهدف تشجيع إقامة المشاريع والنهوض بالقائم منها وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ويتبع هذا الجهاز المجلس الأعلى في دولة قطر.

يستفاد من التجارب الدولية .

1. تجربة الاتحاد الأوربي :

- تركيز الاهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة فيما يتعلق بدعم القدرة التكنولوجية وتشجيع البرامج التي تهدف إلى نشر التكنولوجيا.
- إصدار الاتحاد الأوربي لمرسوم التفكير أولًا في المشروعات الصغيرة المتضمن تشكيل إطار عمل نحو تطوير الكفاءات ووضع دليل إعلامي للمشروعات تستطيع من خلاله تشخيص احتياجاتها وإنشاء هيئة تعنى بالملكية الفكرية.

2. تجربة الهند :

بلغ اهتمام الهند بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها درجة متقدمة، تمثل في إصدار العديد من القوانين والقرارات التي ساهمت بشكل فاعل في تحقيق النتائج التي تم عرضها، كالقانون الخاص بالتشغيل الذي حدد السقف الأدنى للأجور، وميزة الإكتتاب الاختياري الذي يعطي العمال الأولوية للمساهمة في رأس مال المشروع بنسبة (5 %) من قيمة الأسهم، علاوة على تحديد (1200) بند إنتاجي وتخصيص (80) سلعة استهلاكية لصالح الصناعات الصغيرة لا يحق للوحدات الكبيرة الدخول في مجال إنتاجها،كما سعى المشرع إلى وضع الأسس التي تحقق التكامل بين الشركات الكبيرة ونظيراتها الصغيرة والمتوسطة، بحيث تعمل الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على إنتاج (45 %) من المعدات المتوسطة و (25 %) من وسائل النقل و (40 %) من المنتجات الاستهلاكية في الهند.

3. التجربة الكورية :

عملت القوانين الكورية على تحقيق التكامل والتعاون بين المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة والصناعات الكبيرة، إذ تضمن قانون تشجيع التعاقد من الباطن ليحدد قائمة ببعض الصناعات التحويلية التي تنتجها الوحدات الصـغيرة لصـالح الشـركات الكبيرة، وجاء قانون تشـجيع شـراء منتجات الصـغيرة والمتوسـطة ليضـمن التشـغيل الدائم لهذه الوحدات، إذ وجه المشـرع الجهات الحكومية إلى شـراء كل ما تحتاجه من معدات وأدوات مما تنتجه المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة على أن ترتفع معدلات شـــراء الوحدات لهذه المنتجات سنويًا وفق آلية معينة .

4،2،2 آلية إصدار قانون التستر التجاري وحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أولاً: التستر التجاري

المبررات

أظهرت نتائج الدراسـة الحالية وجود إشـكالية كبيرة تواجهها المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في ســلطنة عمان، تتمثل في ممارســة العمالة الوافدة للعمل التجاري بالمخالفة للقوانين والأنظمة، وذلك عن طريق ما يعرف بالتســتر التجاري، تأكيدًا لما أشــارت إليه نتائج دراســة الهيئة العامة لتنمية المؤســســات الصغيرة والمتوسطة، ويقصد بالتستر التجاري [136]:

- تمكين الوافد الأجنبي من استغلال اسم وترخيص مواطن لاستثمار أمواله أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه أو بالاشتراك مع غيره خارج نطاق أنظمة استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من القوانين.

136 انظر: البسام .خالد عبد الرحمن . 2009. التستر التجاري: تقرير اقتصادي . مرجع سابق. ص2-8

- تنازل المواطن عن حقه في ممارسة العمل التجاري المرخص له بمزاولته لصالح الوافد مقابل مبلغ – زهيد – مقطوع يتفق عليه بين الطرفين وتمكين الوافد من مخالفة الأنظمة والقوانين المتعلقة بالعمل والتجارة .

يعد التستر التجاري أحد الأنشطة الخفية التي انتشرت بشكل واسع في دول الخليج العربي بسبب ارتفاع معدلات العمالة الوافدة وتكدسها، ويعاني الاقتصاد العماني هذه الظاهرة الخطيرة التي تستنزف مقدرات الوطن، وتأتي العمالة الوافدة وبخاصة الآسيوية في طليعة تلك الفئات التي تبذل ما لديها من أموال للحصول على تأشيرة عمل للوصول لهذه الدول بهدف ممارسة الأنشطة التجارية خارج نطاق القانون، وترجع أسباب انتشار هذه الظاهرة إلى سهولة دخول الشركات الأجنبية والعمالة الوافدة والسماح لها بمزاولة جميع الأنشطة، ورغبة المواطن في تنويع مصادر دخله من خلال تمكين الوافد بالعمل باسمه مقابل مبلغ زهيد دون أن يكون له أي علاقة بملكية المشروع، ويسهم جهل المواطن لما قد ينتج عن هذا التصرف من آثار على الاقتصاد في انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير، بالإضافة إلى القصور في القوانين والتشريعات الحقيقية التي تجرم هذه الظاهرة وغياب الرقابة على الأموال المحولة للخارج، وتشير بعض التقارير إلى أن تحويلات الوافدين العاملين بسلطنة عمان في العام 2017 بلغت أكثر من (7 مليارات ريال عماني) أي مايقرب من (18مليار دولار أمريكي)[137]، يأتي غالبيتها من التجارة المستترة، لذلك تقترح الدراسة :

- إنشاء هيئة تتولى محاربة ظاهرة التستر التجاري ومنحها الصلاحيات اللازمة بما فيها الضبطية القضائية.
- إصدار قانون خاص بمحاربة ظاهرة التستر التجاري، يتضمن مجموعة من الإجراءات والعقوبات.

1 صحيفة أثير الآلكترونية . مقال صحفي منشور بتاريخ 2018/7/8 .

- توسيع نشاط مكتب المعلومات الائتمانية بالبنك المركزي العماني ليشمل رصد الوضع الائتماني للمؤسسات والأفراد بما يسهم في توفير معلومات تساعد على تقييم مخاطر منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إلزام الجهات الحكومية بإصدار تقارير دورية للمشاريع والمناقصات التي تم إسنادها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبتها من إجمالي المشروعات المناقصات.
- إلزام الشركات المنفذة للمشاريع الحكومية بإصدار كشوفات تفصيلية بالأعمال المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تحديد قيمتها، وذلك في عقد تنفيذ المشاريع الحكومية.

التجارب الدولية

4،2،2،1: التجربة السعودية (قانون التستر التجاري السعودي)

أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية قانونًا خاصًا يتصدى لظاهرة التستر التجاري بعد انتشارها في المجتمع السعودي، إذ بلغ مجموع التحويلات المالية للعمالة الأجنبية للخارج في عام 2011 نحو (29,44 مليار دولار أمريكي)، كما تشير البيانات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة في تقرير الربع الأول من عام (1433هـ) إلى وجود (1175) منشأة تجارية يشتبه في مخالفتها للقوانين، مما اضطر المشرع السعودي للتدخل بإصدار القانون الذي عالج الجوانب التالية[138]:

- ميز القانون السعودي لمكافحة التستر التجاري في المادة الأولى بين ثلاثة من الأنشطة التي تقع بها جريمة التستر وهي :

أ. تمكين غير السعودي من استثمار أو ممارسة نشاط اقتصادي يحظر القانون عليه ممارسته كالنشاط التجاري أو ألمهني أو الصناعي...إلخ.

---

138 انظر: منتدى الرياض افقتصادي .2013. تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .مرجع سابق ص59

ب. ممارسة غير السعودي الأنشطة الاقتصادية المحظور عليه ممارستها وفقًا للقانون.

ج. العمل الذي يقوم به غير السعودي بأي طريقة أخرى للعمل الذي استقدم من أجله كالعمل بالنسبة أو بالقطعة يدر عليه دخلًا لا يتناسب مع دخله الطبيعي " شريطة عدم توافر عنصري التبعية والإشراف من صاحب العمل."

منح القانون صفة الضبطية القضائية للموظفين الذين يعينون من قبل وزارة التجارة لمراقبة الأسواق والقيام بأعمال التفتيش والضبط، كما خولهم القانون أيضًا القيام بعمليات جمع الاستدلال والتحري وتحرير المحاضر ومن ثم إحالة المخالفات إلى الجهات المختصة لاستكمال التحقيق في الوقائع وإحالتها إلى ديوان المظالم التابع لوزارة التجارة والصناعة.

وتضمن القانون كذلك العقوبات التي أقرها المشرع لمحاربة الظاهرة وتتمثل في :

- شطب السجل التجاري الرئيسي أو الفرعي المتعلق بالنشاط أو المحل الذي وقعت به المخالفة.
- إلغاء جميع التراخيص الصادرة للمحل المخالف.
- تصفية النشاط الخاص بالمحل الذي وقعت به المخالفة خلال سنتين من صدور الحكم بالإدانة.
- منع المتستر من مزاولة النشاط الذي وقعت به المخالفة لمدة خمس سنوات.
- حرمان المتستر من فتح محلات أو أنشطة أخرى لنفس الفترة.
- إبعاد غير السعودي عن البلاد بعد تنفيذ الحكم وسداد الرسوم والضرائب المترتبة بالتضامن مع المتستر المواطن.

وأناط المشرع بوزارة التجارة اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية من جريمة التستر التجاري بكافة الوسائل الممكنة، وحددت اللائحة المنظمة الأعمال الواجب على الوزارة القيام بها وهي :

- استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة للتحذير من ظاهرة التستر التجاري وأخطارها.

- توعية المجتمع السعودي بكافة أطيافة بالآثار الضارة للتستر التجاري.
- بيان الأعمال التي تقع بها جريمة التستر التجاري والعقوبات المقررة لها.
- العمل على توطين الوظائف.
- إعداد الندوات والمحاضرات التوعوية والبرامج التدريبية الخاصة بمكافحة الظاهرة.
- وضع سجلات بالمخالفين وأنشطتهم للرجوع إليها وقت الحاجة.

ثانياً: آلية حوكمة الشركات

المبررات

كشفت الدراسات العلمية التي أجريت في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم في أواخر القرن الماضي، والأزمة المالية التي مر بها العام في أوائل القرن الحادي والعشرين وتحديدًا عام 2008و 2009 عن بروز عدة ظواهر سلبية وممارسات خاطئة للإدارات التنفيذية في العديد من الشركات، علاوة على انتشار حالات الفساد المالي والإداري كالتلاعب بالقوائم المالية من خلال تعظيم أرباح تلك الشركات بنسب مبالغ فيها، والرغبة في تحقيق معدلات ربح سريعة دون الالتزام بمحددات السلوك المهني وتجاوز الأنظمة والقوانين، مما حدا بالدول والمنظمات والشركات تفعيل سياسة تعرف بحكومة المشروعات بمختلف مستوياتها وأنشطتها[139].

وقد عرفت منظة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حوكمة الشركات بأنها " مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة والملاك وجميع الأطراف التي ترتبط بالشركة، وهو الأسلوب الذي

139 انظر: الغرفة التجارية بالرياض.2010 . ضعف حوكمة الشركات وأثره في الأزمة المالية المعاصرة . ص 9

يقدم الهيكل والإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف ومراقبة الأداء والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة" [140].

وعرف المشرع العماني الحوكمة في قانون الشركات التجارية في الفقرة (8) من المادة (1) على أنها"مجموعة المبادئ والإجراءات والمعايير التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركة وفقًا للأساليب والمعايير الدولية، وذلك من خلال تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية للشركة، وتأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة " [141].

كما عُرفت الحوكمة بأنها " منظومة من القوانين والقواعد والمعايير التي يتم بواسطتها تحديد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة (حملة السندات، والدائنين، والموردين، والعمال والمستهلكين) من جهة أخرى، وللحوكمة أبعاد قانونية واقتصادية [142] .:

البعد القانوني: وفقًا للبعد القانوني فإن الحوكمة تحفظ كافة الحقوق لجملة المساهمين، وحملة السندات وأصحاب المصالح، والدائنين، والعاملين بالشركة، وكل من يرتبط بها، دون المساس بسلطات وصلاحيات مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين بالشركة.

البعد الاقتصادي: تعمل الحوكمة على رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم التنافسية بين الشركات، كما تعمل على بث الطمأنينة لدى المستثمرين الأمر الذي يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية [143].

---

140 موسى سهام وخالدي فراح .2007. أثر تطبيق قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية . ورقة عمل في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري . جامعة محمد خضير .بسكرة .الجزائر ص 5

141 الجريدة الرسمية .2019.العدد (1281) . قانون الشركات التجارية. الفقرة (8) المادة (1). ص.5

142 انظر: الغرفة التجارية بالرياض .2007. حوكمة الشركات: التجارية السعودية . ص7

143 انظر: بدر الدين محمد خليل والدبيان .محمد عدنان.2016. حوكمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية . الغرفة التجارية بالرياض .ص 16

يستفاد من التجارب الدولية

تثبت التجربة السعودية –إحدى دول الخليج العربي – الحاجة الماسة لمحاربة التستر التجاري الذي يتنزف مقدرات البلاد، ولكي يتسنى ذلك لابد من إصدار قانون يتصدى لها يتضمن عقوبات رادعة، تتولى الجهات الرقابية تطبيقه وتكون لها الصفة الضبطية القضائية.

كما تبرز الحاجة إلى تطبيق نظام حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يسهم بدوه في الحد من تفشي ظاهرة التستر التجاري.

4،3 الآليات المرتبطة بالإطار التنظيمي (المؤسسي)

4،3،1 آلية تفعيل دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد جهات رسمية داعمة .

المبررات

تعترض قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات المتعلقة بالجهات الداعمة له، إضافة إلى ضعف دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الربط بين الجهات الحكومية التي تشرف على الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها تلك المشروعات، من أجل تسهيل إجراءات الحصول على التصاريح والموافقات ، ولتحقيق النتائج المرجوة من قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان لابد أن تتمتع الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصلاحيات غير محدودة تتوافق مع المهام التي أوكلت إليها، بالإضافة إلى ضرورة تطوير وتحسين إجراءات المحطة الواحدة أو ما يعرف بالمنصة الواحدة بوزارة التجارة والصناعة وربطها بجميع المؤسسات ذات الصلة.

وتتمثل الآلية المقترحة في ضرورة :

أولا: منح الصلاحيات اللازمة للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتمكن من القيام بكل ما يخدم القطاع ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تمتعها بالإستقلالية التامة.

ثانيًا: إيجاد أجهزة مساندة تتولى تقديم الدعم الفني والمالي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المبررات

جاء مقترح إنشاء جهة حكومية تعنى بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على طليعة التوصيات التي خرجت بها ندوة سيح الشامخات التي عقدت في عام 2013، وتم ذلك وفقًا للمرسوم السلطاني رقم 2013/36، وقد كلفت بمجموعة من المهام وهي :

- وضع الخطط الإستراتيجية طويلة الأمد وتحديد السياسات الخاصة بتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفعها لمجلس الوزراء لاعتمادها ضمن الإستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية التي يضعها المجلس.
- إعداد الخطط والبرامج التنفيذية التي تسهم في تحقيق أهداف الهيئة.
- توفير البيئة المحفزة لنمو وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مراجعة القوانين والنظم المعمول بها في هذا الشأن، واقتراح مشروعات القوانين ذات الصلة بأنشطتها وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من الوزرات والهيئات الحكومية .
- تقديم الاستشارات المالية والفنية والإدارية والقانونية للمؤسسات بهدف تطويرها.
- العمل على تسهيل إنهاء الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والموافقات اللازمة لممارسة المؤسسات لأنشطتها، بناء على طلب أصحابها.
- العمل على تسويق وترويج منتجات المؤسسات داخل وخارج السلطنة.

- تشجيع التكامل بين المؤسسات الصغيرة المتوسطة والشركات الكبرى.
- بناء نظام معلوماتي متكامل مع مركز اتصالات قادر على تسجيل المعلومات الكاملة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفيرها للمؤسسات عند اللزوم.
- إنشاء مراكز وحاضنات أعمال للمؤسسات، واستثمارها وإدارتها من قبل الهيئة أو القطاع الخاص وفقًا لما تقرره الهيئة.
- إنشاء مراكز متخصصة تعمل على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات، من خلال مساعدتها على تطوير منتجاتها وفق المقاييس العالمية.
- تأهيل وتدريب رواد الأعمال من الجنسين وتزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة وتشغيل مؤسساتهم وفقًا لأفضل الممارسات العالمية.
- التنسيق مع مجلس المناقصات من أجل منح المؤسسات نصيب من المناقصات الحكومية بما لا يتعارض مع المصالح العامة.
- التنسيق مع صندوق الرفد لتسهيل حصول رواد الأعمال والمؤسسات على التمويل اللازم لإنشاء وتطوير وتوسعة أعمالهم.
- العمل مع البنك المركزي العماني على زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات وتخصيص النسب المعتمدة من القروض التجارية لها.
- التنسيق مع الجهات المعنية لوضع الخطط اللازمة لتطوير رأس المال المبادر في المؤسسات.
- تمثيل السلطنة في الاجتماعات الإقليمية والدولية المتصلة باختصاصات وأهداف الهيئة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ويستفيد من خدمات الهيئة العامة .

- جميع المواطنين العمانيين ممن تتوافر لديهم الرغبة في إيجاد مصدر للدخل وتحسين المستوى المعيشي من خلال تأسيس مشروع جديد، أو تطوير مشروع قائم.
- كل فرد أو مؤسسة ترغب في اكتساب الخبرة والمعرفة حول إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال صقل امهارات أصحاب المشروعات والعاملين لديهم لتحسين الكفاءة والفاعلية.
- الراغبون في التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في المجتمعات المحلية.

وفي المقابل من ذلك تشير نتائج دراستنا الحالية– التي تمت بواسطة المقابلة– إلى ضآلة الدور الذي تقوم به الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وقد عبر المبحوثون عن ذلك بالنقاط التالية :

1. قلة الدعم الفني.
2. عدم وجود الإشراف والمتابعة.
3. عدم وجود الدعم الإداري.
4. غياب التأهيل والتدريب المناسب.
5. ندرة المعلومات عن الأسواق.
6. ندرة المعلومات عن السلع والمؤسسات المنافسة.

ولكي تتمكن الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق الأهداف المرسومة لها تقترح الدراسة ضرورة توسيع الصلاحيات الممنوحة للهيئة لضمان تنفيذ ما وضع من خطط وأهداف، علاوة على ضرورة إيجاد أجهزة وبرامج مساندة مرسومة بعناية تنفذ بواسطة فرق عمل متخصصة، تتولى أدوار محددة وتحقق أهداف مرسومة.

التجارب الدولية

باستعراض التجارب السابقة نجد أن الدول بدأت مسيرتها في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء وحدات حكومية متخصصة تعنى بتنظيم ومتابعة عملها وفق إستراتيجيات وخطط ممنهجة وتتمتع بصلاحيات كبيرة، وبرامج موجهة تدعمها الحكومة، ويتبين لنا من دراسة التجارب الدولية التنوع والتعدد في الجهات الحكومية المسؤولة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمقدار الكبير من الصلاحيات الممنوحة لها، والدور الذي تضطلع به في سبيل تطوير وتنمية القطاع، لما لهذا القطاع من أهميه، الأمر الذي يستدعي تفعيل دور الجهة المعنية عن ذلك في السلطنة.

4،3،1،1: التجربة الهندية

تعد الجربة الهندية واحدة من أكثر التجارب نضجًا وتكاملًا، إذ تشير النتائج والدراسات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند حققت مستويات متقدمة من التطور والنمو وفي مختلف الجوانب، رغم أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، إلا أن النتائج تشير إلى مستوى التطور الذي وصلت إليه الهند في مجال ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبيين الجدول التالي معدلات النمو في أعداد المشروعات في الهند.

الجدول (4،3) مجموع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الهند، الأرقام ب (lakh)ويساوي (100.000) حتى العام 2018.

الجدول 4، 3: مجموع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الهند، الأرقام ب (lakh)

القطاع	ريفي	حضري	المجموع	النسبة %
الصناعة	114,14	82,50	196,65	% 31
التجارة	108,71	121,64	230,35	% 36
الكهرباء	0,03	0,01	0,03	0
قطاعات أخرى	102,00	104,85	206,85	% 33
المجموع	324,88	309,00	633,88	% 100

*Source: Ministry Of Micro, Small, Medium Enterprises2018

يظهر من خلال الجدول (4،3) النسبة التي وصل إليها عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات معينة، إذ بلغت (31 %) من قطاع الصناعات، و (36 %) من مجموع الشركات في القطاع التجاري، و (33 %) من جملة باقي القطاعات، كما يوضح الجدول التالي مساهم هذه القطاع في تشغيل القوى العاملة الهندية.

الجدول 4، 4: عدد الوظائف التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند، الأرقام ب (lakh)

القطاع	ريفي	حضري	المجموع	النسبة %
الصناعة	186,56	176,86	360,41	%32
التجارة	160,64	226,54	387,18	%35
الكهرباء	0,06	0,02	0,08	0
قطاعات أخرى	150,53	211,69	362,22	%33
المجموع الكلي	497,78	612,10	1109,89	%100

يتبين من خلال الجدول (4،4) مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل القوى العاملة، التي بلغت في قطاع الصناعة (32 %) وفي قطاع التجارة وصلت إلى نسبة (35 %) و (33 %) في باقي القطاعات.

عملت الهند على تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة جهات على رأسها وزارة تتولى مسؤولية تطوير وتنمية ودعم المشروعات أطلق عليها اسم، وزارة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (Ministry Of Micro ,Smal& medium Enterprises) وتتمتع هذه الوزارة بصلاحيات واسعة، وتتبعها أجهزة متعددة كالمنظمة المركزية للصناعات الصغيرة، ومجلس التنمية الصناعية Industrial Development Boardومراكز تنمية المنتجات.(Process and Product Development PPDC)

أولًا: وزارة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة [144]

- Ministry Of Micro ,Smal& medium Enterprises

في بدايات اهتمامها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أوعزت الحكومة الهندية إلى جهاز " إدارة الصناعات الصغيرة والريفية " الإشراف على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من كونه جهاز حكومي إلا أنه يقف ويتبنى وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة والريفية، ويسعى في مواجهة الحكومة لحل مشاكل المنتمين لهذا القطاع، ويعالج المشاكل التي تعترض العاملين فيه، وذلك من خلال اقتراح وإعادة صياغة القوانين بما يخدم أصحاب الصناعات الصغيرة، كما يعمل على تقديم أشكال متعددة من الدعم، سواء كان فنيًا أو إشرافيًا [145]، وفي عام 2007 أصبح هذا الجهاز وزارة مستقلة بذاتها لها موازنتها السنوية الخاصة والتي بلغت (65,53مليار روبية هندية)، وأصبحت هي الهيئة العليا المعنية بصياغة وإدارة القواعد واللوائح والقوانين المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الهند.

144 الموقع الرسمي لوزارة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الهند (MMSM.gov .in) . تاريخ الدخول .2018/7/15.

145 انظر: القمحاوي.حسن.دت.الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند مجلة إلكترونية إدارة واقتصاد.www.siironline.org تاريخ الدخول .2018/12/24.

وضعت وزارة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أهدافها من أجل النهوض بالقطاع بما يتوافق مع أهداف ورؤى الحكومة الهندية، حيث شملت [146] :

- مساعدة الوحدات الاقتصادية التي تواجه مشاكل، والعمل على وضع الحلول المناسبة لإعادة تأهيلها من جديد.
- توجيه المؤسسات لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، والعمل على توفيرها من أجل تطوير بيئة عمل المشروعات وتحديثها، والعمل على نشر تكنولوجيا المعلومات واستخدامها بما يعود بالنفع على قطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- توفير البيئة المالية المناسبة، من خلال المساعدات الضريبية والحد من الرسوم المفروضة على المؤسسات، ومساعدتها على تسويق منتجاتها محليًا ودوليًا.
- الاهتمام بالصناعات الحرفية في المناطق الريفية والأعمال الصغيرة عن طريق البرامج الخاصة بالتشغيل ودعم الصناعات الزراعية والريفية.
- دعم العلاقات والتعاون بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والكبيرة من جهة أخرى، كما تهدف الوزارة إلى إيجاد تعاون دولى بالتعاون مع المنظمات الدولية (UNIDO و(UNDP) بما يخدم القطاع.
- سن التشريعات وتبسيط الإجراءات من خلال إيجاد لجنة تعمل على وضع وتوحيد وشمول القوانين الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.

146 انظر: أحمد فايق دلول .2009 . دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني . بحث لاستكمال الحصول على درجة البكالوريا في الاقتصاد والعلوم السياسية . الجامعة الإسلامية .غزة . ص 81-83.

ثانيًا: مجلس التنمية الصناعية

Industrial Development Board-

بهدف تنفيذ السياسات الرامية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، استخدمت الهند هذا الجهاز الذي يعمل على تقديم المشورة والنصح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى قيامه بوضع الخطط والتنسيق من أجل تنفيذها بين الجهات الحكومية والجهات الخدمية الأخرى.

وانتشرت في الهند مراكز خدمة الصناعات الصغيرة التي هدفت إلى تنفيذ الخطط التى تضعها الحكومة في سبيل النهوض بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أوكلت الحكومة لهذه المراكز مهمة تقديم كافة الخدمات والمساعدات التي تحتاجها الصناعات الصغيرة منذ بداية قيام الوحدة أو المشروع الصناعي- من حيث التمويل، أو الإشراف والمتابعة أو التدريب وصولا إلى تسويق المنتجات المتحصلة بواسطة هذه الصناعات-كما عمدت الهند إلى إقامة المجمعات الصناعية لخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وانتشرت هذه المراكز في أنحاء الهند ولا تكاد تخلو منه أي مدينة أو ولاية هندية [147].

ثالثًا: المنظمة المركزية للصناعات الصغيرة

أقامت الحكومة الهندية هذه المنظمة تنفيذًا لتوصيات فريق فورد بهدف تنمية الصناعات الصغيرة، لهذه المنظمة شبكة مؤسسات يبلغ عددها 16 مؤسسة رئيسية، بالإضافة لعدد 6 مؤسسات فرعية، و60 غرفة تشغيل صغيرة تسمى مراكز التوسع، ومن المهام الرئيسة التي تضطلع بها هذه المنظمة تقديم الخدمات الإدارية والفنية بالإضافة للخدمات الاستشارية والخدمات الاقتصادية للصناعات الصغيرة، كما تعمل على إعداد التصاميم والرسومات اللازمة للمنتج بناء على دراسة رغبات المستهلكين والقدرة

147 انظر: فاطمة جلال محمد سيد . 1994 . دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التجارة.جامعة عين شمس . ص 64 – 74 .

التصـــنيعية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المســـتوى الفني للمنتجات التي تعمل على إنتاجها الوحدات الصناعية الصغيرة، وأصبحت ذات مستوى تنافسي مرتفع سواء في السوق المحلي أو الخارجي، كما تقدم الهيئة المساعدات الفنية والتخطيط لعمليات التوسع في الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى إسهامها في توجيه أصحاب المؤسسات نحو الآلات المناسبة للعملية الإنتاجية.

رابعًا: مراكز تنمية المنتجات

- Process and Product Development PPDC

سـعت الحكومة الهندية إلى تطوير التكنولوجيا المسـتخدمة من قبل الصـناعات الصـغيرة بهدف تحســين ورفع مســتوى المنتج، من أجل ذلك تم تأســيس مركز تنمية المنتج Process and Product Development PPDC، إذ يقوم المركز بعقد حلقات نقاشـية بصـفة مسـتمرة يعرض فيه المنظمون المشـاكل التي تعترض تطوير منتجات قطاع الصـناعات الصـغير، بهدف الخروج بآليات ومقترحات تسـهم في رفع مسـتوى تنافسـية المنتج، وقد أسـهمت هذه الإجراءات بشـكل ملحوظ في تطوير صـناعات السـراميك، ومعدات وأدوات الألعاب الرياضـية، والآلات والأدوات الإلكترونية، والأصـباغ، ومحركات الديزل وغيرها من الصناعات.

4،3،1،2: التجربة الكورية

كان الاقتصـاد الكوري في رحالة ركود قبل التحولات الكبيرة التي حدثت أواخر القرن الماضـي، إذ كان يعتمد على تصدير سلعة واحدة وهي الأرز، ويعاني من ارتفاع كبير في نسب البطالة، إضافة إلى قلة الثروات المعدنية وندرة الأيدي العاملة المدربة، وكان نصيب الفرد من الدخل القومي لا يتجاوز (87) دولار، والميزان التجاري في حالة عجز دائم، وظلت كوريا تعتمد على المســاعدات الأمريكية لفترة طويلة قبل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي حصلت بعد منتصف القرن العشرين .

دخل الاقتصاد الكوري مرحلة جديدة من التغيير في الهياكل الاقتصادية بعد عام 1962م، وبدأ مرحلة النمو الحقيقي وكان لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورٌ بارزٌ في تحقيق أهداف الحكومة الكورية التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية الأولى (1962-1966)، التي كانت تستهدف إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي الكوري ورفع معدلات الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، وخلق قاعدة إنتاجية متنوعة موجهة للتصدير تعتمد في المقام الأول على الصناعات الصغيرة، الأمر الذي رفع من معدل الناتج القومي ليبلغ أرقامًا تضاعفت عدة مرات تصل إلى ثلاثين ضعفًا مع نهاية القرن الماضي، وبمعدل نمو بلغ متوسطة (40 %)، مدفوعًا بارتفاع صادرات بعض المنشآت الصناعية التي بلغت (90 %)، ونورد أهم أركان الخطط التي نفذتها الحكومة الكورية لتنظيم وتفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة [148]

أولًا: إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

أوكلت كوريا الجنوبية مهمة تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى جهة حكومية في شكل هيئة عرفت "بهيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة" أنشئت في عام 1961م، وهي الجهة المسؤولة عن رسم السياسات ووضع الإستراتيجيات المتعلقة بتنمية القطاع، كما تم إنشاء هيئة تنمية التجارة تعمل على تنمية الصادرات الكورية، وهيئة تشجيع التجارة والاستثمار مهمتها تنمية ودعم صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واضحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الأكبر للاقتصاد الكوري الجنوبي، وتشكل حتى عام 2003 م نسبة تزيد عن (99 %) من المجموع الكلي للمشاريع الاقتصادية، وتعمل في كافة المجالات، وتوظف نحو (10,480) مليون مواطن كوري أي (87 %) من مجموع القوى

العاملة الكورية والبالغ (12,4) مليون، ويساهم هذا القطاع بنحو (53 %) من إجمالي القيمة المضافة[149].

ساعد إنشاء هيئة تُعنى بتدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحكومة الكورية على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها واعتمدت بشكل كبير على تنمية هذه الصناعات، إذ قامت هذه الهيئة بوضع السياسات الملائمة لتنمية هذا القطاع ومن أبر محاورها [150]:

- تطوير وتحديث وسائل الإنتاج الصناعي.
- تقوية الروابط والأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة المدن والمجمعات الصناعية الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تنمية الصناعات البيئية.
- تقديم الاستشارات الإدارية والفنية للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على توجيه ودعم السياسات التصديرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

هذا إلى جانب العديد من السياسات التي انتهجتها كوريا لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثلت في السماح للمستوردين بتوريد السلع الرأسمالية والوسيطة دون أية قيود وإعفائها من الرسوم الجمركية كذلك، كما تم تخفيض الضرائب المباشرة على الدخول الناتجة من عمليات التصدير بنسبة (50 %)، وأقدمت على اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير المرتبطة بفتح الأسواق العالمية أمام تدفق المنتجات الكورية، منها :

149 انظر: منتدى الرياض الاقتصادي: نحوتنمية اقتصادية مستدامة.2013. تنمية دورالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .مرجع سابق.ص66.

150 انظر: سمير علام .1992.إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة . جامعة القاهرة .ص5-7

- تحصيل مؤسسة التجار الكوريين (1 %) من إجمالي قيمة الواردات (سيف) وضخها لتمويل الجهود الرامية لترويج المنتجات الكورية في الأسواق العالمية.
- توجيه السفارات والبعثات الدبلوماسية الكورية في مختلف دول العالم بضرورة الترويج للبضائع الكورية بمختلف أنواعها.
- أنشأت الحكومة الكورية مكتبا بوزارة التجارة، يتولى متابعة الأداء اليومي لكبار المصدرين، وتذليل الصعوبات التي تعترض نشاطهم.
- قامت الحكومة الكورية في عام 1964بإنشاء هيئة تنمية التجارة التي عرفت باسمKORTA ، تتولى مهمة تنمية الصادرات الكورية وإعداد الدراسات والبحوث التسويقية، ويتبع هذه الهيئة أكثر من (200) مكتب تتوزع على جميع دول العالم تتولى تقديم المعلومات المتعلقة التصديرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الحوافز للاشتراك في الأسواق الدولية [151].

ثانيًا: الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار

- Korea Trade Investment Promotion Agency (KORTA)

ضمن السيات الناجحة والإجراءات التي انتهجتها الحكومة الكورية تم إنشاء هيئة تُعنى بترويج الاستثمار ودعم صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بجانب المراكز التي أقيمت في الخارج - Export Support Centers - تتولى دعم السياسات التصديرية لصناعات الكورية بشكل عام والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وقد تضاعفت نسبة مساهمة هذا القطاع في إجمالي الصادرات الكورية من عام 1998 وحتى 2004 إلى أربعة أضعاف تقريبًا، حيث بلغ إجمالي قيمة

151 انظر: أكادمية المجتمع المدني الجزائري مكتب ولاية الجلفة .2014. المشاريع الصغيرة والمتوسطة:استعراض 12 تجربة دولية ناجحة .ص4

صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة (90,385) مليار دولار أمريكي، استحوذت الصناعات الإلكترونية والكهربائية على النسبة الأكبر حيث بلغت (32,5 %) تلتها صناعة معدات وماكينات المواصلات فالصناعات النسيجية فالمنتجات الكيماوية فالمنتجات المعدنية ثم الصناعات البلاستيكية والمطاطية والجلدية وباقي الصناعات الأخرى[152].

4،3،1،3: تجربة اليابان

تعتبر تجربة اليابان من التجارب الناجحة التي يمكن أن تكون مثالا يحتذى به، فنهضتها تعد حديثة بالمقارنة بغيرها من التجارب، اذ قامت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية من جديد وأصبحت عملاق الصناعات الإلكترونية ويصنف اقتصادها من أكبر اقتصادات العالم، وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العامل الأبرز في هذه النهضة، وما الصناعات الكبيرة التي نشاهدها ونسمع عنها في اليابان إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق هذه النهضة مر الاقتصاد الياباني بمراحل ثلاث :

- المرحلة الأولى هي المرحلة التي يطلق عليها مرحلة إعادة الإعمار وبناء ماخلفته الحرب، حيث شملت هذه المرحلة إعادة بناء الاقتصاد جنبًا إلى جنب مع إعادة الإعمار الشاملة للبلاد وقد استمرت هذه المرحلة منذ عام 1945 وحتى عام 1960.
- المرحلة الثانية وهي مرحلة النمو الاقتصادي 1960- 1975، وتعد هذه المرحلة مرحلة العصر الذهبي للاقتصاد الياباني، حيث شهدت الصناعات اليابانية فيها نموًا متسارعًا.

152 أكادمية المجتمع المدني الجزائري مكتب ولاية الجلفة .2014. المشاريع الصغيرة والمتوسطة: استعراض 12 تجربة دولية ناجحة، مرجع سابق، ص8.

- مرحلة الاستقرار الاقتصادي والنمو المتوازن، منذ عام 1975م وحتى يومنا هذا عرفت اليابان الاستقرار الاقتصادي والسياسي وأصبحت في مركز متقدم لا تؤثر عليه تقلبات الأسواق وأسعار النفط .

نالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه المراحل الثلاث نصيب الأسد من الاهتمام، وانتهجت الحكومة اليابانية سياسات محكمة استهدفت إيجاد الدعم والتمويل اللازمين لهذا القطاع إدراكًا منها بدوره الجبار في تحقيق التنمية وبناء الاقتصاد، ففي عام 1963م أصدرت الحكومة اليابانية القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (154) الذي بموجبه وضعت اليابان تعريفها الرسمي الأول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – سبق الإشارة إليه – كما شدد القانون على أهمية الوقوف على كل العراقيل التي تعترض القطاع وشدد على ضرورة القضاء عليها[153] .

كما تشير التقارير الاقتصادية والإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية ساهمت خلال الفترة من 1984 – 1996م في تغطية احتياجات الصناعات الكبرى بنسبة (72 %) من المستلزمات الصناعية المعدنية، و (76 %) من متطلباتها واحتياجاتها من الصناعات الهندسية، و (79 %) من الصناعات الكهرومنزلية التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، كما بلغت نسبة مساهمتها من إجمالي الصادرات الصناعية اليابانية (30 %)، وتقدر مساهمتها في القيمة المضافة بما يعادل النصف من إجمالي القيمة المضافة للصناعات اليابانية، وفي مجال التشغيل تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تفوق (84,4 %) من حجم التشغيل الكلي للعمالة في القطاع الصناعي[154].

153 انظر: فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد . 2005 . *الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية*. مؤسسة شباب الجامعة . الاسكندرية .ص 157-158

154 انظر: أيمن علي عمر، 2006.*إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن*.مرجع سابق. ص 257

حققت السياسات التي اتخذتها الحكومة اليابانية في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتائج متميزة، ففي العام 2010 أظهرت التقارير أن عدد المنشآت وصل إلى (4,80مليون مشروع مشكلاً نسبة تصل إلى (99,3 %) من إجمالي عدد المنشآت في اليابان، ويعمل بها نحو (79 %) من القوى العاملة وتسهم بحوالي (46 %) من إجمالي الناتج المحلي، وأقامت اليابان العديد من الهيئات والمؤسسات التي تشرف على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[155]، ومنها :

أولًا: هيئة المنشآت الصغيرة

أنشئت هذه المؤسسة الحكومية في عام 1948م وتتبع وزارة الصناعة والتجارة الدولية، تعمل على تنفيذ السياسات التي تضعها الحكومة اليابانية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مختلف الجهات والوزارات المعنية بذات الأمر لإيجاد مصادر التمويل للمنظمات والحكومات المحلية.

ثانيًا: وكالة تنمية المنشآت الصغيرة

أنشئت في عام 1967م والمهام الموكلة إليها هي :

- توفير وتقديم الدعم اللازم لتحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة.
- توفير البرامج التدريبية المختلفة والتي تسهم في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة.
- تصحيح الأوضاع ومعالجة الاختلالات في الأنشطة التجارية وتفعيل سياسات التعاقد من الباطن.
- تحديث التشريعات والقوانين الضريبية بما يتناسب مع التطور في الوضع الاقتصادي العام.

ثالثًا: الغرفة التجارية اليابانية

تضطلع الغرفة التجارية اليابانية بأدوار مهمة في عملية تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تتولى مهمة ضمان استمرار التنسيق والتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة

155 انظر: منتدى الرياض الاقتصادي.2010. تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني . مرجع سابق .ص 69

والصـــناعات الكبيرة من جهة أخرى بغية إحداث نوع من التكامل الاقتصـــادي بينها وتعزيز تنافســـية الصـــناعات الصـــغيرة والمتوســـطة وحمايتها من التقلبات الاقتصـــادية، كما تعمل الغرفة على توفير كافة المعلومات المتعلقة بالأسـواق الدولية والمؤسـسـات والاسـتثمارات والشـبكات التكنولوجية وتعميمها على المتعاملين اليابانيين، بالإضافة إلى دورها في تقديم الاستشارات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين وتعزيز قدراتها الإدارية والمالية.

4،3،1،4: التجربة الماليزية

لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولازالت دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدولة الماليزية، فبعد أن كان الهيكل الاقتصادي يعتمد على الزراعة أصبحت الصناعة التصديرية هي العمود الهيكلي للاقتصاد، وتخطط الدولة لأن تصبح المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المحاور التي ترتكز عليها النهضـــة الصـــناعية بحلول 2020، من خلال رفع القدرة الإنتاجية لهذه الصـــناعات ورفع معدلات القيمة المضافة، والمساهمة بشكل كبير في التشغيل والتقليل من معدلات البطالة .

وتشير الإحصائيات بأن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا يمثل نسبة (90 %) من إجمالي مشـــروعات الصـــناعات التحويلية في عام 2006، وبلغ عددها ما يزيد على (2500) شـــركة ومنشـأة صـناعية، وتسـاهم بنحو (15 %) من الإنتاج الصـناعي، كما تبلغ مسـاهمتها في القيمة المضـافة للقطاع الصـناعي بحوالي (18 %)، وتشـغل مانسـبته (33,1 %) من إجمالي القوى العاملة، وفي المجمل تمثل الصناعات الصغيرة نسبة (76 %)، والصناعات المتوسطة (24 %) من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الماليزي.

وضـعت الحكومة الماليزية تطوير قطاع المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة كأحد أهدافها ذات الأولوية العالية نظرًا لانخفاض مسـاهمة القطاع في الاقتصـاد الوطني، مسـتهدفة رفع نسـبة مسـاهمة المشـروعات في

الناتج المحلي بمعدل يصـــل إلى (37 %) بدلا من (32 %) بحلول عام 2010، كما عملت الحكومة الماليزية على رسم خارطة طريق لبناء القطاع الخاص وفق سياسة قوامها رعاية العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير، وأفردت لكل منها مؤسسة تعمل على تحقيق ما تم رسمه من سياسات وتنفيذ الرؤية الإستراتيجية العامة (2020نحو مجتمع صـناعي متقدم)، وتنشـط أربع وزارات حكومية من أجل إنجاح هذه الرؤية، بالاشـتراك مع العديد من الجامعات ومراكز الأبحاث، والمؤسـسـات الأهلية، والشـركات المتخصـصـة في التكنولوجيا.

أولًا: وزارة التجارة الخارجية والصناعة

تعمل هذه الوزارة على تنفيذ السـياسـات الحكومية الرامية إلى تنشـيط وتفعيل دور المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في الاقتصـاد الماليزي، وبخاصـة في سـد حاجة السـوق المحلية من المنتجات والسـلع وإســـهامها في زيادة حجم الصـــادرات الماليزية، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتتبع هذ الوزارة عدة هيئات تعمل بشكل مباشر على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها :

- هيئة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- مؤسسة تمويل التنمية الصناعية الماليزية.
- هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية.

ثانيًا: وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة

هي الوزارة المســـؤولة عن تنفيذ الخطط التي وضـــعتها الحكومة المتعلقة بتطوير قطاع العلم والتكنولوجيا، وتحظى بدعم ومشـــورة من قبل المجلس الوطني للبحث والتطوير وأكاديمية العلوم، ويقول مهاتير محمد رئيس الوزراء الســابق لماليزيا عن العوامل التي ســاندت في نهضــة بلاده " اعتمدنا على أمر

واحد، فقد جعلنا ميزانية التعليم (20 %) من موازنة الدولة "[156]، ويؤيد هذا القول ما قامت به الحكومة من إنشاء المراكز المتخصصة بالأبحاث العلمية داخل الجامعات وخارجها، وإنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة التي عملت على جذب الشركات متعددة الجنسيات بهدف نقل التكنولوجيا إلى ماليزيا وتوطينها، ومنها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية MTDC التي ساهمت بشكل فعال في تسويق ونقل الأفكار الإبداعية لطلاب الجامعات ومراكز البحوث لتطبيقها في القطاع الصناعي، وتقوم هذه الشركة باحتضان العديد من المشروعات الصناعية الصغيرة ولا سيما التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة. كما تم إنشاء عدة مؤسسات تعنى بالترويج التجاري لنتائج الأبحاث العلمية، منها الشركة الماليزية للتنمية التكنولوجية، التي تعمل على تحويل الأفكار والابتكارات إلى منتجات قابلة للتسويق، بالإضافة إلى المجموعة الصناعية الحكومية الماليزية للتكنولوجيا رفيعة المستوى تضم في عضويتها العديد من مراكز البحث الجامعية ومنظمات البحث العلمي وأكثر من 70 شركة تعمل في مجال التكنولوجيا بماليزيا[157]، وقد أتت هذه الجهود أوكلها حيث بدأت تشهد معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعًا ملحوظًا، ففي أواخر الثمانينات من القرن الماضي ازدادت صادرات الآلات الكهربائية والمنتجات الإلكترونية بنسبة (16 %) لتصبح 9,3 بليون دولار أمريكي .

4،3،1،5: تجربة جمهورية مصر العربية

تعود تجربة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر إلى عام 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة، وقد بلغ عدد المشروعات التي شملها هذا البرنامج حتى 1998 ما

156 كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط .2017. *الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها*. دار الأيام للنشر والتوزيع . الأردن . ص *161*

157 انظر: مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تشجيع واستدامة تجمعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل التنمية.1998.جنيف . ص 20

يزيد على (86 ألف) مشـروع، ويقدر الدعم المقدم لهذه المشـاريع مجتمعة بحوالي (450 مليون) دولار أمريكي، منها ما يعرف بمشـــاريع الأســـر المنتجة والبالغ عددها حوالي (45 ألف) وبلغ مجموع الدعم الموجه لها بحوالي (18 مليون) دولار أمريكي.

وفي عام 1998م أصـدرت وزارة الاقتصـاد والتجارة الخارجية، وثيقة تتضـمن السـياسـة القومية لتنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في جمهورية مصـر العربية، وتعد هذه الوثيقة الأولى التي تعمل على تأطير السياسات نحو الاهتمام بهذا القطاع، كما تتنوع البرامج الموضوعة لتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصـغيرة والمتوســطة وكذلك الجهات الممولة لها، وهناك ما يزيد على (40) برنامجًا تتولى دعمها جهات حكومية وغير حكومية بالإضـــافة للمنظمات المانحة، وتبلغ جملة ما تم اســـتثمارة في هذ البرامج نحو (560) مليون دولارًا أمريكيًا، ويعد هذا المبلغ ضـــئيلًا جدًا إذا ما قورن ببرامج أخرى مثل برامج تحديث الصناعة أو برامج الصندوق الاجتماعي، وتتولى عدة جهات رسمية تنفيذ سياسات الحكومة المصرية في مجال دعم وترقية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،أهمها:

أولًا: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية وفقا لقرار رئاسي حمل رقم (434/ 1999م)، وقد عمل هذا الجهاز على توحيد نظام التعامل مع قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية من قبل أجهزة الدولة المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص، ويتولى هذا الجهاز وضع السياسات الهادفة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وظل هذا الجهاز يمارس مهامة حتى عام 2016، إذ صـدر أمر رئاسـي آخر تم بموجبه دمج الصـندوق الاجتماعي الذي يتبع له جهاز تنمية المشــروعات الصــغيرة والمتوســطة مع مجلس التدريب الصــناعي تحت مســمى جهاز تنمية المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة والمتناهية الصـغر، وبلغ إجمالي المشـروعات الصـغيرة ومتناهية الصـغر التي

عملت بدعم وإشـراف من هذا الجهاز، في الفترة من عام 1992 وحتى عام 2018 (2,802,472) مشروعًا، بلغ إجمالي الدعم المقدم لها (34,5) مليار جنيه مصري، وبلغ عدد العاملين بهذه المؤسسات (4,401,747)[158].

4،3،1،6: التجربة السعودية

إيمانًا بالأهمية البالغة للمشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة ودورها في تنمية الأسـر وتوفير فرص العمل ومكافحة الفقر، أولت الحكومة السـعودية هذا القطاع اهتما بالغًا من خلال أجهزتها الاقتصـادية والمالية، كما كان للقطاعات الخاصـة ومنظمات المجتمع المدني جهودٌ ملموسـة في العناية بهذه المشـروعات، وفي ما يلي نقف على أبرز الأجهزة الحكومية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير.

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

بهدف رفع مستوى التنظيم الإداري للجهة المسؤولة عن قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، أنشأت الحكومة السعودية الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2016، وحددت أهدافها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمصادر الدخل المتنوعة، ووضع المعايير الخاصة بقبول تمويل المنشآت، وتقديم الدعم الإداري بجانب الدعم المادي، وتحفيز البنوك في الاسـتثمار في المنشـآت من خلال تمويلها وإقراضـها، والإسـهام من خلال برامجها المقدمة في تنمية المنشـآت، وقد أسـهمت الهيئة في نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بشكل كبير، وحققت نتائج ملموسة .

158 انظر: الموقع الإلكتروني لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (مشاريع مصر)https//www.msme.eg . تاريخ الدخول 2019/7/24 .

يستفاد من التجارب الدولية

تجربة الهند

أوكلت الهند مسؤولية تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى جهة حكومية بمستوى وزارة تتمتع بصـــلاحيات كبيرة وتتبعها مراكز وهيئات تعمل على تنميته كمجلس التنمية الصـــناعية، والمنظمة المركزية للصناعات الصغيرة، ومراكز تنمية المجتمعات وهذا يؤكد مدى اهتمام الهند بتطوير وتنمية القطاع .

التجربة الكورية

عملت كوريا الجنوبية على تطوير قطاع المشـــروعات الصـــغيرة من خلال إنشـــاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة وهي الجهة المسؤولة عن وضع الإستراتيجيات ورسم السياسات المتعلقة بتنمية القطاع قامت على تنفيذها بمســـاندة هيئة تنمية التجارة التي يتبعها (200) مكتب، تنتشـــر خارج كوريا وتعمل على تقديم المعلومات التصديرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

تجربة اليابان

بدأت اليابان مرحلة اهتمامها بقطاع المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وتشرف على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدة جهات أهمها :

- هيئة المنشآت الصغيرة، وتتبع وزارة الصناعة والتجارة الدولية، تقوم بتنفيذ السياسات التي تضعها الدولة بهدف تطوير وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- وكالة تنمية المنشآت الصغيرة، تعمل على تقديم كافة الاستشارات بهدف تحديث المنشآت الصغيرة وتصحيح أوضاع الأنشطة من خلال عمليات التعاقد من الباطن، كما تعمل على تطوير

التكنولوجيا المستخدمة في المشاريع، بالإضافة إلى قيامها بمراجعة وتحديث القوانين الضريبية بما يتوافق مع الوضع الاقتصادي.

- الغرفة التجارية اليابانية، تعمل على إدامة التنسيق بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة بهدف إيجاد التكامل المنشود، كما تقوم بكل ما من شأنه تعزيز تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة كجمع المعلومات وتقديم الاستشارات.

- المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية، أنشئت بهدف تدعيم الأنشطة التصديرية للمشروعات اليابانية المختلفة والمساعدة على دخول الشركات الأجنبية للأسواق اليابانية من خلال فروعها المنتشرة خارج اليابان.

4،3،2 آلية نشر وتفعيل دور المحطة الواحدة (المنصة الواحدة)

المبررات

يواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات إجرائية تتمثل في تعدد جهات الاختصاص المشرفة على الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها هذه المشروعات، إضافة إلى كثرة الإجراءات وتعقيدها، رغم إنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2013 والذي من المفترض بها أن تتمركز بها كافة الخدمات والمعلومات المتعلقة بهذه المشروعات، وأن تتم من خلالها الإجراءات التي تتعلق بالتراخيص والموافقات المطلبة لإنشاء المشروعات الجديدة أو ممارسة الأنشطة المختلفة وإنهاء البيروقراطية التي تقف حجر عثرة أمام أصحاب المبادرات الراغبين في تحويل أفكارهم وابتكاراتهم إلى أنشطة اقتصادية منتجة إلا أن تقارير للبنك الدولي نشرت في عام 2009، تشير إلى أن سلطنة عُمان جاءت في المرتبة (60 من بين 183) من حيث يسر القيام بالأعمال.

يعد تبسيط الإجراءات وتقصير زمن إنجازها أحد أهم عوامل تأهيل المحيط الإداري لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأكثرها تشجيعًا لأصحاب المبادرات، ولذلك فإن التجارب الدولية تبرز سعي الدول إلى إزالة العقبات الإجرائية من طريق المشاريع الناشئة، إذ عمدت الدول إلى تفعيل ما يعرف بالشباك الواحد أو المنصة الواحدة التي يتم من خلالها إنجاز كافة الإجراءات المتطلبة لقيام أي مشروع أو تطويرة وتوسعته.

تشير نتائج الدراسة إلى مقدار الصعوبات الناتجة عن تعدد الجهات الإدارية المشرفة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على كثرة الإجراءات وتعقيدها، وقد عبر المبحوثون عن ذلك بالآتي :

- تعدد الجهات الإدارية.
- كثرة الإجراءات.
- تعقيد الإجراءات.
- صعوبة الحصول على التصاريح.
- طول فترة الحصول على القرض.

ولترقية النظام الإداري والإجرائي المحيط بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولتسهيل وتبسيط الإجراءات تقتضي الآلية التالي :

- إنشاء ما يعرف بالمنصة الواحدة في كافة المحافظات، تقوم بإنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بالتراخيص وتؤول إليها كافة المعلومات من الجهات المرتبطة بالأنشطة التي تمارسها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل الأنظمة الإلكترونية الحديثة في مجال تبسيط وتيسير الإجراءات.

- إقامة نظام معلومات خاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التجارب الدولية

تبرز التجارب الدولية سعي الدول والمنظمات للقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص والموافقات المتعلقة بأنشطة ومجالات عمل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تركيز الصلاحيات وتجميعها في مراكز خدمية موحدة، كما تبرز التجارب أيضًا أهمية وجود مركز معلومات خاص بكل ما يخدم المشروعات وأصحابها.

4،3،2،1: تجربة جمهورية مصر العربية

أولًا: مجمع خدمات الأعمال (OSS)[159]:

أقيم هذا المركز على غرار المركز الكندي لخدمات الأعمال (CBSEs) والمقصود بهذا الاختصار OSS))أن أصحاب المشروعات عليهم التوجه لمكان واحد للحصول على جميع الخدمات المتعلقة بالأذونات والتراخيص، وقد تم إنشاء مجمعات تجريبية في كل من الشرقية وسوهاج والإسماعيلية والجيزة والمنصورة، وحقق المركز نقلة نوعية في تقديم الخدمات لأصحاب المشروعات نتيجة للالتزام الكبير من قبل الأجهزة الحكومية ذات العلاقة.

ثانيًا: مركز تيسير الأعمال بالمنصورة [160]

بهدف تطوير مستوى الأداء المؤسسي وتنظيم العمل الإداري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في محافظة الدقهلية (مدينة المنصورة)، صدر قرار المحافظ رقم 2188 لعام 1999 بإنشاء مجمع خدمات

159 انظر: مجمع خدمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة للمشروعات الناشئة في الإسماعيلية وسوهاج . 1998. تقرير موجز عن مصر . القاهرة.

160 انظر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . تقرير . تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطةنموذج مجمع خدمات الأعمال " نوفمبر 2001 ص 27-29

الأعمال بالمنصورة، ويعد هذا المركز أحد المبادرات التي هدفت للحد من الإشكالات والمعوقات التنظيمية والقانونية التي تعوق نمو القطاع, وعمل المركز وفق آلية يتم من خلالها تنفيذ المهام المتعلقة بتراخيص وأذونات عمل المنشآت من خلال فريق عمل متجانس يمثل كافة الوحدات ذات الصلة، على أساس خلق روابط بين المشروعات والوحدات من خلال المركز بهدف إنجاز الخدمات بسرعة وجودة عالية، وتحقيق الشفافية في الإجراءات وتقليل المدى الزمني لإنجاز المعاملات من (336 إلى 45 يوم) بهدف كسب ثقة المتعاملين وتشجيعهم .

4،3،2،2 تجربة الجزائر

أولًا: مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [161]

أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقًا للمادة 13 من القانون التوجيهي رقم (01-18) مراكز تعمل على تسهيل إجراءات تكوين المؤسسات ومساعدة أصحابها وتوجيههم ومرافقتهم وتعمل على تحقيق أهداف حددها المشرع بالقانون أهمها :

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقليص آجال تكوين المؤسسات وتوسيعها واستردادها.
- إنشاء مواقع التقاء تجمع عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المحلية والمركزية.

يستفاد من التجارب الدولية

تجربة جمهورية مصر العربية

161 انظر: بو البردعة نهلة . 2012. الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مرجع سابق . ص57-59

سعت جمهورية مصر العربية للقضاء على البيروقراطية التي تعيق نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة تعدد الجهات المشرفة على مجالات وأنشطة عمله من خلال تجميع الإجراءات في منصة واحدة تعرف بمراكز خدمات الأعمال التي انتشرت في محافظات مصر، وتتميز التجربة المصرية في مجال التسهيل والتيسير على أصحاب المشروعات الصغيرة في أنها استفادة من التجربة الكندية وعملت على إيصال الخدمات المقدمة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونشرها في المحافظات والمديريات .

تجربة الجزائر

أنشأت وزارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مراكز تعمل على تسهيل إجراءات تكوين المؤسسات ومساعدة أصحابها وتوجيههم ومرافقتهم، تعرف بمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقدم خدماتها من خلال شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المبادرات والمقاولين .

4،3،3 آلية إيجاد حاضنات الأعمال المتخصصة.

المبررات

أبرز التحديات التي يواجهها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل في صعوبة الحصول على التقنيات الحديثة لمجاراة التقدم الحاصل في هذا المجال لتتمكن هذه المشروعات من المنافسة والوفاء بمتطلبات السوق من السلع الحديثة ذات الجودة العالية، وذلك نتيجة غياب آليات الدعم الفني المتخصص، وقد عبر المبحوثون عن ذلك بالتالي :

- صعوبة الحصول على التقنيات الحديثة.
- غياب الدعم الفني والتقني.
- عدم وجود الإشراف والمتابعة.
- عدم الاهتمام بأصحاب الابتكارات.

وتتعلق هذه الإشكاليات بغياب حاضنات الأعمال الحكومية المتخصصة، التي تعمل على تنفيذ البرامج والسياسات، وتعمل على إدخال التقنيات الحديثة، وتعميمها على أفرع النشاط الاقتصادي وبخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر لها، كما أن قلة الدعم الموجه للحاضنات الخاصة يعد من مبررات اقتراح هذه الآلية.

التجارب الدولية

في خضم التوجهات الاقتصادية الحديثة، وسعيًا لتجاوز العقبات التي يواجهها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أدت إلى عجزه وعدم قدرته على مواكبة التقدم الهائل والمتسارع للتقنيات المستخدمة في العملية الإنتاجية وما يحتاج له العاملون بهذا القطاع من المعرفة بالتطورات المتلاحقة، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود أجهزة تتكفل بعملية توجيه وتدريب المشتغلين بالقطاع، وقد عرف العالم المتقدم نظام حاضنات الأعمال، أو مشاتل الأعمال التي تعمل على اكتشاف المواهب وإكسابها المزيد من المهارات، بالإضافة إلى دورها في إيجاد روابط وعلاقات اقتصادية تسهم في تطوير المشروعات التي ترعاها، وأصبحت حاضنات الأعمال تثير اهتمام الدول النامية لما توفره من مزايا لهذا القطاع المهم.

4،3،3،1: التجربة الأمريكية

بالرغم من وجود وزارة للمنشآت الصغيرة بالولايات المتحدة SBA يتبعها مكتب متخصص يعرف باسم مكتب معايير الحجم، يعمل على وضع التعاريف المناسبة، وتعديل التعاريف الموجودة للمشروعات الصغيرة، وفقًا للبرامج التي تضعها الحكومة الفدرالية، ووجود العديد من البرامج الحكومية

الموجهة لهذا القطاع، إلا أن مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة SME لا يستخدم بشكل كبير، رغم أن الاقتصاد الأمريكي يحوي منشآت متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر تصل إلى 24 مليون منشأة[162].

وتعتبر التجربة الأمريكية أقدم التجارب في مجال إنشاء حاضنات الأعمال والمختصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ إن مفهوم حاضنات الأعمال تم استحداثه ومن ثم تطويره بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت التجربة الأولى في مركز أعمال Batavia عام 1959م[163]، بيد أن البداية الحقيقية لانتشار مفهوم الحاضنات والعمل بها تمت في بداية الثعقد الثامن من القرن الماضي وتحديدًا في عام 1984م، حينما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (Small Business Administration, SBA) بإقامة الحاضنات وتنمية أعدادها، ولم يكن حينها يعمل في الولايات المتحدة سوى حوالي 20 حاضنة، ثم ارتفع عددها بشكل كبير بعد قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (National Business Incubator Association, NBIA) في عام 1985م، التي أقيمت من قبل بعض رجال الصناعة الأمريكيين في صورة مؤسسة خاصة تهدف إلى تنظيم وتنشيط صناعة الحاضنات، وفي نهاية عام 1999م وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 800 حاضنة، ويشير آخر إحصاء إلى وجود ما يزيد على 7000 حاضنة أعمال في العالم يوجد ما يقرب من 2000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية[164].

---

162 انظر: وزارة التجارة الخارجية. 2002. دراسة عن التعريف الإجرائي للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر . ص 22-20

163 انظر: علي سماي .2010 . دور حاضنات التكنولوجيا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. العدد 7

164 انظر: الشرباوي.إبراهيم عاطف .2005. حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية .مقال . المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. المغرب .

تمثل الجمعية القومية لحاضـــنات الأعمال في الولايات المتحدة NBIA الشـــبكة القومية للحاضنات، كما يوجد عدد من شبكات الحاضنات الإقليمية في الولايات المختلفة، منها جمعية تكساس لحاضنات الأعمال، وشبكة حاضنات ولاية نيوجرسي.

وتشـير إحصـائيات جمعية تكسـاس لحاضـنات الأعمال، أن معدل نجاح المشـروعات الجديدة داخل الحاضـنات المرتبطة بهذه الشـبكة يزيد عن (80 %)، بالإضـافة إلى أن المشـروعات المقامة داخل حاضـنات الأعمال يزيد معدل نموها من (7 إلى 22ضـعف) بالمقارنة مع نمو المشـروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال، حيث تم إنشاء (19 ألف) شركة جديدة ما زالت تعمل بنجاح، عملت على خلق أكثر من (245 ألف) فرصـة عمل دائمة، وتتوزع هذه الحاضـنات جغرافيًا على مختلف الولايات المكونة للدولة الأمريكية، إلا أن هناك تركيزًا واضـــحًا للحاضـــنات التكنولوجية في الولايات الآتية: كاليفورنيا، أتلانتا، جورجيا، شيكاجو، سان جوس، أيلينوس، نيويورك، بنسلفينيا، كنجستون، فلاديلفيا، فيما تشير الإحصـاءات أن (45 %) من حاضـنات الأعمال الأمريكية تقع في المدن الكبرى، و (19 %) تقع في المناطق الحضرية، بينما يقع ما يقارب (36 %) من حاضنات الأعمال في المناطق الريفية.

تمثل الحاضـــنات الممولة من الحكومة، "حاضـــنات لا تهدف إلى الربح"، حوالي (51 %) من مجموع الحاضـنات، وهدفها فقط تنشـيط التنمية الاقتصـادية في المجتمعات المحيطة، بينما تمثل حاضـنات الأعمال الخاصة الممولة من جهات خاصة أو مستثمرين أو مجموعة شركات صناعية، حوالي (8 %) من حاضـنات الأعمال في أمريكا، وتهدف هذه النوعية من الحاضـنات إلى اسـتثمار الأموال، بالإضـافة إلى نقل وتطوير بعض التكنولوجيا الخاصـــة، ونذكر مثالًا على ذلك الحاضـــنات التي تمت إقامتها من خلال وكالة ناسا للفضاء والخاصة بأبحاث الإلكترونيات وتقنيات الاتصالات الحديثة والمتطورة، بينما تمول بعض الهيئات الخاصـة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، أو بعض الجاليات

ذات الأصـول غير الأمريكية، ما نسـبته (5 %) من حاضـنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، وتوفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة، وفيما يلي نستعرض بعض حاضنات الأعمال الأمريكية:

أولًا: مركز ابتكار الأعمالThe center For Business Innovation

أنشئ هذا المركز في مدينة تكساس في عام 1985م، وبلغت الموازنة التشغيلية للمركز بحلول عام 1994 مليون دولار، ومن أهم أهداف المركز؛ ضـمان تحقيق عائد لمسـاهميه، حيث يشـارك المركز في رأس مال العديد من الشـركات التي يتولى حضـانتها، ويسـتضـيف العديد منها في المقر، ويقدم المركز ثلاثة منتجات هي: قروض صادرة من شركات تتراوح بين (550 – 25000 دولار) ومساهمات في الشركات الحديثة، والخدمات الاستشارية للأعمال التي تصاحب الاستثمار، ويحصل في مقابل هذه الخدمات على نسبة مئوية من المبيعات بالإضافة إلى رسوم سنوية [165].

ثانيًا: حاضنة أوستن للتكنولوجيا

ترتبط هذه الحاضنة بجامعة أوستن وجامعة تكساس والإدارة القومية لعلوم الفضاء والطيران ناسا NASA، وتأسـسـت في عام 1989م، وهي منظمة لا تهدف للربح تعمل على تقديم العديد من الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها: الاستشارات الإدارية والدعم الفني، والاتصال بالجامعة وخريجيها، وتقديم البرامج التدريبية، وإمكانية التوصـل للشـبكات التمويلية، بالإضـافة لمسـاحة مقدارها (75 ألف قدم مربع) تقدم فيها الحاضنة خدماتها لنحو (30) شركة ومؤسسة في آن واحد، مع إمكانية

165 انظر: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض . 2003. المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود . ص 109

استقبال من (10 -15) شركة جديدة كل عام، وتعتمد سياسة – البقاء بالحاضنة– لفترة ثلاث سنوات.

ثالثًا: حاضنة الأعمال الدوليةBusiness Incubator Internatinal

تعرف هذه الحاضنة بسفيرة وادي السيليكون، وتعمل على إيجاد أسواق جديدة خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من توسيع ونقل أنشطتها التصنيعية إلى تلك الأسواق، وتستفيد من العمالة الرخيصة المتوافرة في بعض البلدان، وبخاصة في مجال المشاريع الإلكترونية.

4،3،3،2: التجربة الماليزية

دخلت آلية حاضنات الأعمال الماليزية الجانب التطبيقي في أواخر ثمانينات القرن العشرين، إثر نجاح برامج الحاضنات التابعة لمعهد البحوث والمقاييس الصناعية، فقد عمدت الحكومة الماليزية آنذاك إلى فتح مكاتب إقليمية في جميع أنحاء البلاد، بهدف تنمية الوحدات الصناعية الصغيرة ودعمها تنفيذًا للسياسات التنموية الموضوعة سلفًا، وقد ساهمت السياسة المرنة التي تنتهجها الحكومة في دعم الاقتصاد الوطني، وفي سبيل تطوير حاضنات الأعمال قامت الحكومة بإنشاء شركات متخصصة تقوم باحتضان المشاريع الناشئة التي تعمل في نفس مجالها بالإضافة إلى العديد من الإجراءات والآليات، منها :

أولًا: حاضنة تكنولوجيا المقاييس والبحوث الصناعية

في عام 1986 تم تحويل معهد بحوث المقاييس والبحوث الصناعية إلى حاضنة، إذ أصبحت أقدم حاضنات الأعمال في ماليزيا، وتختص بدعم وتنمية المشروعات التي تعمل في مجال التكنولوجيا الحديثة والتصميم باستخدام الحواسيب، وتصنيع الروبوتات، وتمتد فترة حضانة المشاريع فيها إلى عامين، يمر فيها المشروع بمراحل ثلاث هي :

- مرحلة إعداد صاحب العمل، وفيها يتم تعليم أصحاب المشاريع والأعمال المستقبلية المبادئ الأساسية لإدارة المشاريع بكفاءة عالية، ليتمكنوا من الاستمرار والمنافسة.
- مرحلة خلق المشروع، وفيها يتم تدريب المنتسبين على كيفية اختيار التكنولوجيا، والأعمال التجارية، ورسم البنية التنظيمية والإدارية للمشروع.
- مرحلة تنمية مهارات السوق، وفيها يتعلم صاحب العمل الآليات المتبعة في طرح المنتج في السوق، وخلق أدوات التواصل بين الموردين ومجتمع الأعمال المحلي.

ثانيًا: شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية

أنشئت هذه الشركة في عام 1997، بهدف إيجاد ترابط بين مؤسسات البحث العلمي والقطاع الصناعي التطبيقي، تعمل على احتضان المشروعات الصناعية الصغيرة ذات التقنية المتطورة سواء الخدمية منها أو الإنتاجية، كالمشاريع التي تعمل في مجال الوسائط المتعددة Multimedia والتكنولوجيا الحيوية Biotechnology، وتعد هذه الشركة الممول والمشرف المباشر لشبكة حاضنات الأعمال في ماليزيا، حيث قامت الحكومة بتخصيص مبلغ 200 مليون دولار أمريكي لدعم الحاضانات للفترة بين 2001 – 2005، ومن أبرز إنجازاتها إنشاء الحاضنة التكنولوجية UPM-MTDC Technology Innovaition Center، في عام 1997، وينضوي تحت هذه الحاضنة ما يزيد على 31 مشروعا صغيرا، غالبيتها تعمل في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة، بالإضافة إلى قيامها بتمويل العديد من الصناعات الصغيرة ذات التوجهات التكنولوجية المتقدمة[166] .

ثالثًا: حدائق التكنولوجيا

166 انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . 1998. مرجع سابق . ص 22

تركزت سياسات الحكومة الماليزية في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تكوين التجمعات الاقتصادية، وبشكل خاص التجمعات الصناعية وإقامة الروابط بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي تعمل في المجال التقني والتكنولوجي، ولتنفيذ هذه السياسات قامت الحكومة بإنشاء العديد من هذ التجمعات والتي أطلقت عليها مسمى الحدائق التكنولوجية، أقدمها حديقة التكنولوجيا التي أقيمت في عام 1988، تلاها إقامة العديد من هذه الحدئق – التجمعات والمدن الصناعية – أهمها حديقة جهور التكنولوجية، وحديقة الابتكار التكنولوجية، وحديقة كوليم للتكنولوجيا عالية المستوى، وتعمل هذه الحدائق بالتعاون مع عدد من الجامعات الماليزية كجامعة ماليا، وجامعة كيبايجسان ماليزيا، وجامعة بيترا ماليزيا، وجامعة تكنولوجيا ماليزيا[167].

4،3،3،3: تجربة الجزائر

تتكون المنظومة المؤسساتية في الجزائر من مجموعة من الهيئات والمراكز التي تعمل بانسجام تام من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي وضعتها الحكومة الجزائرية أبرزها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على وضع الإستراتيجيات والخطط الرامية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي سبيل تحقيق أهدافها أقامت الوزارة العديد من المؤسسات والهيئات المساندة المتخصصة في تنمية المشروعات أبرزها :

أولًا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[168]

---

167 انظر: كمال كاظم وكاظم أحمد البطاط .2017 .*الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها* . مرجع سابق. ص166

168 الجريدة الرسمية . 2003. العدد 13 المرسوم التنفيذي رقم 03-80 . بشأن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله . الجزائر. المادة 1-2 . ص 22

هو جهاز استشاري أنشأته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ترقية الحوار بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة والسلطات العمومية وإداراتها من جهة أخرى من خلال الإجراءات التالية :

- ضمان استمرار الحوار والتشاور بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول تطوير الوضع الاقتصادي وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع إقامة الجمعيات المهنية.
- جمع المعلومات والبيانات الاقتصادية التي تسهم في إعداد السياسات الهادفة لتطوير القطاع.

ثانيًا: مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [169].

وهي مؤسسات عامة ذات طابع صناعي وتجاري تعمل على تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي، وتشجيع ظهور المشاريع الحديثة والمبتكرة، واستقبال واحتضان ورعاية المؤسسات لفترة محددة، وتقديم الاستشارات المختلفة، وتسهيل عملية استجار المحلات التي تناسب أنشطة المؤسسات .

يستفاد من التجارب الدولية

تجربة ماليزيا

تعد التجربة الماليزية من التجارب الغنية في مجال حاضنات الأعمال المتخصصة التي ترتبط غالبا بالجامعات ومراكز الأبحاث، ففي عام 1986 أنشئت أول حاضنة تعرف بحاضنة تكنولوجيا المقاييس هدفها دعم التكنولوجيا الحديثة والتصميم باستخدام الحاسوب، كما تعمل حاضنة شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية على إيجاد الترابط بين مؤسسات البحث العلمي والقطاع الصناعي التطبيقي واحتضان المشروعات الصغيرة ذات التتقنية المتطورة التي تتخصص في التكنولوجيا الحيوية والوسائط

169 ا الجريدة الرسمية. 2003. المرسوم التنفيذي رقم 03-78 .المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات . المواد3 إلى 8

المتعددة، ونجحت في استقطاب العديد من المشروعات الصغيرة، كما عملت الحكومة الماليزية على تكوين التجمعات الصـــناعية في المجال التقني من خلال ما يعرف بحدائق التكنولوجيا وهي عبارة عن تجمعات ومدن صـــناعية تتخصـــص في احتضـــان المشـــروعات كحديقة جهور التكنولوجية، وحديقة الابتكار التكنولوجية وحديقة كوليم للتكنولوجيا عالية المستوى.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

4،3،4 آلية إنشاء صندوق أو هيئة تتولى ضمان مخاطر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبررات

يُعد التمويل أهم العناصر في قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك يمكن اعتبار إشكالية تمويل المشاريع أهم التحديات التي تعترض أصحاب الأفكار والمبادرات، وينقسم التمويل إلى فرعين: الأول يتعلق بتمويل اقتناء الأصول الثابتة اللازمة لقيام المشروع كالأراضي والمباني والمعدات والآلات، والثاني يتعلق بتمويل التوسع في العملية الإنتاجية، وتتولى الجهات التمويلية عمليات الدعم والإقراض وصناديق التنمية، والبنوك التجارية، والهيئات والمنضمات الحكومية وغير الحكومية، وتتنوع أشكال التمويل بين القروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وتتمثل الإشكاليات المتعلقة بالتمويل في :

- ارتفاع نسبة المخاطرة وعدم وجود الضمانات الكافية لدى أصحاب المشروعات.
- ارتفاع نسب الفائدة المتحصلة عن القروض.

وتوضح نتائج الدراسة أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان يعاني من التحديات المتعلقة بالعملية التمويلية وقد عبر المبحوثون عن ذلك بالتالي :

- طول فترة الحصول على القرض.
- الشروط المعقدة.
- صعوبة توفير الضمانات.
- ارتفاع الفائدة لدى البنوك التجارية.

بالإضافة إلى أن المشاركون في ندوتي سيح الشامخات وجامعة السلطان قابوس تعرضوا لإشكالات التمويل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وخرجوا بالمقترحات التالية حلًا لتلك التحديات :

- زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك التجارية عبر مجموعة من التدابير ومنها تخصيص نسبة في حدود (5 %) من القروض التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إجراءات تسهل عملية منح القروض بما يتناسب مع حجم تلك المؤسسات.
- إعادة هيكلة النظام الداخلي لبنك التنمية العماني بما يضمن تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض وتخفيض ضمانات الرهن.
- مراجعة سياسات وقوانين وإجراءات التمويل بما يتناسب والسياسات الهادفة إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يتم رفع نتائج هذه المراجعة إلى الجهات المختصة.
- وضع خطة تنفيذية لتطوير قطاع رأس المال المساهم المباشر المشترك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويوجد في سلطنة عمان صندوق حكومي يتولى عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعرف (بصندوق الرفد) بالإضافة إلى العديد من المؤسسات التمويلية كبنك التنمية العماني والبنوك التجارية الأخرى، إلا أن هذه الجهات تتطلب مجموعة من الضمانات مقابل تقديم التمويل تقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاجزة عن توفيرها وتقديمها، لذلك لابد من إيجاد جهة تتولى ضمان مخاطر التمويل أسوة بالعديد من الدول التي سبقت في هذا المجال تعمل على :

- مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير الضمانات المطلوبة من قبل الجهات التمويلية.
- تغطية الديون والفوائد المستحقة للجهات التمويلية في حالة عدم نجاح المشروع أو تعثره.

يظهر من خلال دراسة التجارب السابقة حرص الدول على تسهيل الإجراءات التمويلية والدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سبيل الحصول على التمويل المناسب لقيام المشروعات الجديدة أو التوسع فيها والحصول على التكنولوجيا المتطورة لمواجهة الطلب على منتجاتها من خلال الهيئات والبنوك والبرامج والآليات العملية المتعددة.

التجارب الدولية

4،3،4،1: تجربة الهند

عملت الهند على توسيع قاعدة تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بعد أن عانت كثيرًا من مشكلة تمويل هذه الصناعات، فقامت الحكومة المركزية بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات التمويلية التي تعمل على تقديم القروض اللازمة لتمويل رأس المال الثابت بالإضافة إلى تمويل رأس المال العامل لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما، أوعزت إلى البنوك بالقيام بهذا الدور كذلك، ومن الجهات التمويلية في الهند :

- الجهاز القومي للصناعات الصغيرة.
- جهاز تنمية الصناعات الصغيرة.
- بنك الادخار الهندي.
- أجهزة الولايات للتمويل.
- بنك الهند للتنمية الصناعية.
- البنوك التجارية.
- البنوك التعاونية.

وفي الوقت الراهن اقتصرت خدمات الجهاز القومي للصناعات الصغيرة على توفير المعدات– المحلية والمستوردة – بنظام التمويل التأجيري بنظام تفاضلي، وأصبحت البنوك التجارية هي أهم مصادر تمويل الصناعات الصغيرة.

من الخطوات الهامة التي قامت بها الهند بهدف تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، هي وضع خطة لضـــمان القروض، من خلال وضـــع احتياطي بالبنك المركزي الهندي، لمواجهة أي تعثر تتعرض له الصناعات الصغيرة، بجانب الخطط الأخرى التي تستهدف رفع مستوى الخبرات الفنية والمهارية لأصحاب هذه الصناعات، وفي العام 1972 تأسست هيئة ضمان القروض،وهي مؤسسة حكومية تهدف إلى مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على القروض الميسرة لتغطية قيمة الموجودات والسلع الرأسمالية، حيث تعمل الهيئة على ضمان هذه القروض المقدمة من البنوك التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4،3،4،2: التجربة اليابانية

أهم السمات التي تمتاز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبير هو صغر ومحدودية رأس المال المستثمر فيها، واذا ما أرادت سد مالديها من عجز أو التوسع في نشاطاتها بما يحقق لها تلبية متطلبات العملية الإنتاجية فلا مناص من اللجوء للاقتراض من المؤسسات التمويلية، وفي هذا الإطار تعددت مصادر التمويل في اليابان، ومن هذه الجهات :

أولًا: وكالة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وهي من الهيئات التمويلية التابعة للحكومة، وتعمل على منح القروض والتسهيلات المالية، ولها فروع عديدة تنتشر على أرجاء اليابان.

ثانيًا: هيئة التمويل الشعبية (الأهلية): وهي هيئة تتبع الدولة أنشئت في عام 1949م، تقوم بتقديم القروض للأشخاص والمؤسسات التي لا تستطيع الاقتراض من البنوك، ولها 151 فرعًا.

ثالثًا: هيئة تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة: أنشئت في عام 1953م وتتبع الحكومة ولها 53 فرعًا، وتعمل على تقديم القروض طويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بعمليات التجهيز والتطوير.

رابعًا: البنك المركزي للتجارة والصناعة :

وهو بنك مشترك تتاقسم الحكومة ملكيته مع القطاع الخاص، ويقوم بإقراض الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

خامسًا: البنوك التجارية: وتنتشر في ربوع اليابان وتعمل على تنفيذ السياسات الحكومية الرامية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم بتمويل شريحة واسعة من المشروعات.

سادسًا: سياسات وبرامج تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت اليابان في سبيل النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدة برامج وسياسات كان لها بالغ الأثر في تحقيق النتائج الإيجابية لهذا القطاع، أهمها:

1. برنامج الدعم التمويلي[170]:

وهو برنامج وضعته اليابان لمواجهة حالات التعثر والركود التي قد تطرأ على الاقتصاد سواء المحلي أو العالمي، ويقوم على تنفيذه صندوق خاص أنشئ لدعم تحديث الآلات والمعدات مرتفعة التكاليف بتوفيرها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنظام التأجير لمواجهة حاجاتها من هذه الآلات.

170 انظر: حسين عبد المطلب الأسرج . 2006. مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر .مرجع سابق. ص 17

2. نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أسست الحكومة المركزية هيئات تتولى ضمان القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع على مدن اليابان ويزيد عددها على 50 هيئة، وقد شجع هذا النظام أصحاب المؤسسات الصغيرة على الاقتراض من البنوك أو الجهات التمويلية الأخرى في مقابل أن تقوم هذه الهيئات بضمان هذه القروض وتمول هذه الهيئات الحكومات المحلية.

3. برنامج الحماية من الإفلاس[171] :

تبنت الحكومة اليابانية سياسة الحماية من إفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعد من أهم السياسات التي شجعت على استمرار ونمو هذه الصناعات، إذ تتولى مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية تطبيق هذا البرنامج، ويمكن للمشروع الصغير الالتحاق بهذا البرنامج نظير مساهمته بقسط تأميني يدفع شهريًا، وتتولى هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة (JASMEC) سداد ديون المشروع المتعثر قبل المشروعات الصغيرة الأخرى التي تتعامل معه حتى لا تتعرض تلك المشروعات للإفلاس نتيجة تعثره.

4،3،4،3: التجربة المصرية

أظهرت دراسة ميدانية قام بها مركز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن مشكلة التمويل تأتي على رأس المشكلات التي تعترض نمو القطاع ليس في مصر وحدها وإنما في العالم أجمع، وتشير الدراسة إلى أن التعقيد وغياب المرونة من قبل المؤسسات التمويلية في منح القروض وارتفاع أسعار الفائدة هي أهم أسباب تفاقم هذه المشكلة [172]، ولحل هذه الإشكالات قامت مصر بإنشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان :

---

171 انظر: الغرفة التجارية بالرياض . 2003. المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود. مرجع سابق . ص 94

172 انظر: أيمن علي عمر .2009. *دراسات في فن إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة: مدخل تطبيقي معاصر* . مرجع سابق .ص 189

شركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC) [173]:

وفق السائد لدى غالبية البنوك التجارية؛ فإن الحصول على القروض يقابله تقديم ضمان، ولما كانت المشروعات الصغيرة تفتقر للضمانات التي تتطلبها البنوك في سبيل الحصول على تمويل المشاريع سواء كانت احتياجاتها قصيرة أم طويلة الأجل؛ كان لابد من إيجاد وسيلة تعمل على مساعدة المشروعات في إيجاد الضامن لها أمام الجهات التمويلية المختلفة، الأمر الذي دفع الحكومة المصرية في عام 1989م لتنفيذ مشروع شركة ضمان مخاطر الائتمان بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية وعدة بنوك محلية وشركة مصر للتأمين ومصر لتأمين الحياة، ومؤخرًا دخل البنك المركزي كشريك في هذه الشركة بهدف تعضيد دور الشركة في ضمان مخاطر التمويل، ويهدف هذا المشروع لمساعدة المشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل اللازم ، وتتولى الشركة تقديم هذه الضمانات عن طريق تطبيق ما يسمى الرافعة المالية، إذ يقوم على مضاعفة حجم التمويل لهذه المشروعات ليصل إلى خمسة أضعاف الأموال المتوفرة بالشركة والمخصصة في الأصل لهذه الضمانات.

تعد " شركة ضمان مخاطر الائتمان " المؤسسة الوحيدة في مصر المتخصصة في تقديم ضمان الائتمان والتمويل ولها فروع متعددة تتوزع على مدينة القاهرة (شمال وجنوب) والإسكندرية، والإسماعيلية، وطنطا، وأسيوط، والمنيا، وتعمل على تقديم الضمانات للبنوك والمؤسسات التمويلية التي يلجأ إليها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إما بهدف إنشاء مشروعات جديدة أو ترقية القائم منها، وبنهاية عام 2016 بلغت قيمة الائتمان الممنوح من البنوك لقرابة (2) مليون مشروع صغير ومتوسط بضمان شركة تأمين المخاطر (40,569) مليار جنيه مصري، وتستهدف الحكومة المصرية ضخ (200) مليار خلال السنوات الأربع القادمة.

---

173 انظر: لبنى هلال .رئيس مجلس إدارة شركة ضمان مخاطر الائتمان. تصريح لمجلة أخبار المال . بتاريخ 18 من ديسمبر 2017م .

4،3،4،4: التجربة السعودية

في مسعاها لترقية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أوكلت المملكة السعودية للبنك السعودي للتسليف والإدخار مجموعة من البرامج والسياسات بهدف تذليل الصعوبات وحل الإشكالية التمويلية التي تعترض نمو القطاع، وتأسس البنك في عام 1971 برأس مال وقدرة خمسة ملايين ريال سعودي بهدف تقديم القروض الاجتماعية (زواج، وترميم أسرة)، وفي عام 1427هـ الموافق 2007م صدر أمر ملكي يحمل رقم (34) تم بموجبه تغيير نشاط البنك ليكون أحد أهم الركائز في مجال تقديم القروض التنموية ودعم المشاريع الناشئة والصغيرة، وقد عمل البنك وفق إستراتيجيات هدفها تطوير عملية الإقراض وتشجيع المواطنين على الدخول في القطاع الخاص من خلال إنشاء المشاريع، فأطلق البنك برنامج (مسارات) يقوم على تمويل أصحاب الحرف والمهن بدون فوائد ليتمكنوا من ترقية مشاريعهم المنزلية إلى وحدات اقتصادية تشجيعًا لهم على مزاولة الأنشطة التجارية، وقد بلغت جملة المشروعات المدعومة من قبل البنك حتى منتصف عام 2013م (21) ألف مشروع فيما بلغت قيمة القروض المقدمة (3,260) مليار ريال سعودي، ويعمل البنك وفق برامج متعددة منها:

قروض الاختراع والتميز

وضع القائمون على البنك إستراتيجة عمل جديدة هدفها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بغية تنميتها في شتى المجالات أكثر من أي وقت مضى، وأصبحت القروض تقدم لأصحاب الاختراعات والابتكارات الجديدة للعمل على تحويلها لمشروعات ناجحة، وتصل قيمة القرض المقدم لكل مخترع (4) ملايين ريال سعودي كحد أقصى، بالإضافة إلى نوع آخر من جوانب التمويل تعرف بقروض التميز وتقدم لأصحاب المشاريع المتميزة سواء في الفكرة أو في النتائج المحققة مثل معدلات التشغيل المرتفعة للباحثين عن عمل.

قروض المشاريع الناشئة وسيارات الأجرة والأسرة المنتجة

سعى القائمون على بنك التسليف السعودي إلى مد القروض المقدمة للمواطنين بهدف توجيههم لممارسة الأعمال التي تتناسب مع إمكاناتهم، فقد ضم البنك إلى قائمة التمويل التي يعمل من خلالها المشاريع الناشئة التي يرغب أصحابها في تطويرها ويصل المبلغ المقرر لهذه الفئة بما لا يتجاوز (300,000) ريال سعودي، فيما يبلغ القرض المقدم لشراء سيارة الأجرة إلى (80,000) ريال سعودي، كما يقدم البنك قروضًا للأسر المنتجة أو أصحاب المشاريع المتناهية الصغر بحيث يوفر فرصا لأفراد الأسرة وبحد أقصى (50,000) ريال سعودي، بالإضافة للقروض المقدمة لأصحاب المشاريع القائمة والراغبين في ترقيتها أو التوسع في الإنتاج، ويصل الحد الأقصى للقرض (4) ملايين ريال سعودي، كما يقدم البنك نوعًا آخر من القروض يعرف بقرض تمكين الاتصالات، الموجه لأصحاب المشاريع التي تعمل في مجال بيع وصيانة أجهزة الاتصالات، ويكون التمويل في حدود (200,000) ريال سعودي .

يستفاد من التجارب الدولية

التجربة الهندية

تتعدد أوجه الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجال التمويلي، إذ أقامت الهند هيئة تتخصص في مجال توفير الضمانات اللازمة نظير حصول المشروعات على القروض من البنوك التجارية.

التجربة اليابانية

تمتاز التجربة اليابانية بتعدد البرامج التي وضعتها، ومنها برنامج الدعم التمويلي من خلال صندوق يعمل على تقديم الآلات والمعدات بطريق التأجير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أوجدت اليابان هيئات تتوزع على كامل الإقليم؛ تعمل على توفير ضمان القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة، الأمر الذي شجع أصحاب هذه المشروعات على الاقتراض من البنوك التجارية، كما تبنت الحكومة سياسة الحماية من الإفلاس التي أسهمت بشكل كبير في تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التجربة المصرية

عملت الحكومة المصرية بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية الداعمة وبالشراكة مع بعض المؤسسات والبنوك المصرية على تنفيذ مشروع شركة ضمان مخاطر الائتمان والتي تقدم الضمانات المطلوبة من قبل الجهات التمويلية نظير تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4،3،5 آلية إيجاد مراكز تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسياسات ودعم قدرتها التنافسية .

المبررات

أدى منهج تحرير الأسواق إلى الزيادة الكبيرة في عرض السلع والخدمات المستوردة على وجه الخصوص في مقابل تواضع الجهاز الإنتاجي للوحدات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، الأمر الذي وضعها على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة وغير المتكافئة من قبل وحدات صناعية كبيرة ومتطورة تقنيًا، وقد أشارت تقارير منظمات اقتصادية دولية إلى تواضع الرقابة على الأسواق في منطقة الشرق الأوسط مما أدى إلى انتشار السلع الرديئة الرخيصة، وانهيار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشير نتائج الدراسة إلى أن منافسة الشركات الكبيرة والشركات الأجنبية تعد أكبر التحديات التي تعترض طريق تقدم ونمو مشروعاتهم، وقد عبر المبحوثون عن ذلك بالتالي :

- المنافسة القوية من قبل الشركات الكبيرة.
- منافسة المستثمرين –الشركات الأجنبية – التي تعمل في كل الأنشطة دون استثناء.

- التجارة المستترة.

وللتغلب على التحديات المتعلقة بالمنافسة والتسويق تقترح الدراسة الآليات التالية :

- إنشاء مركز يتبع الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتولى عملية تسويق المنتجات الخاصة بالمشروعات داخليًا وخارجيا.
- تحديد قائمة بمجموعة من السلع والخدمات يكون تقديمها وإنتاجها حصرًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تخصيص ما لا يقل عن (20 %) من قيمة إجمالي المشتريات والمناقصات الحكومية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أن يقوم مجلس المناقصات بتنفيذ الإجراءات والضوابط الكفيلة بتحقيق ذلك.
- تحديد قائمة مشتريات ومناقصات كل جهة حكومية وكل شركة مملوكة بالكامل للحكومة ويكون إسنادها حصرًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى مجلس المناقصات تحديد هذه القائمة وتحديثها بشكل دوري بالتنسيق مع الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات المعنية.
- تشجيع الشركات التي تساهم في رأس مالها الحكومة بنسبة لا تقل عن (40 %)، على تخصيص جزء من قيمة إجمالي مشترياتها ومناقصاتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التجارب الدولية

4،3،5،1: التجربة الهندية

تعد الهند من أكثر الدول اهتمامًا بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ عملت على تذليل كل الصعاب التي تعترض نمو وتطور هذا القطاع، وقامت بوضع السياسات والرامج التي أسهمت بشكل

فاعل في تسويق المنتجات والخدمات التي تقدمها المشاريع الصغيرة واتخذت العديد من الإجراءات بهدف حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منافسة الشركات الكبيرة والأجنبية، وسعت لخلق تكامل فيما بينها من خلال توسيع نطاق نظام التعاقد من الباطن منذ خمسينات القرن الماضي، بالإضافة إلى السياسات التي مكنت المشروعات والصناعات الصغيرة من تسويق منتجاتها كسياسة التمييز السعري، ومن أهم البرامج والسياسات التي اتبعتها الهند:

أولًا: برنامج التعاقد من الباطن

انتهجت الهند هذه السياسة بهدف تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى رغبتها في رفع مستوى تنافسية هذه المشروعات، وعملت الهند على اتجاهين :

أ- التعاقد من الباطن المحلي: ويعمل هذا النظام على خلق شراكة بين المشروعات الكبيرة والمشروعات المتوسطة والصغيرة يتم من خلالها تمكين المشاريع المتوسطة والصغيرة من توفير المكونات والقطع الداخلة في صناعات المشروعات الكبيرة الوطنية والأجنبية، إذ تعمل اللجان المتخصصة على حصر وتحديد حاجات المشروعات الكبيرة وتوزيع عملية إنتاجها على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، وتشير التقارير والإحصائيات بأن التعاقد من الباطن الداخلي حقق أرقاما متقدمة، فقد ارتفع معدل مشتريات القطاع العام من المشروعات الصغيرة في الفترة من (1975-1980) إلى ثلاثة أضعاف، وبلغت نسبة التعاقد الداخلي بين المشاريع الكبيرة والصغيرة في قطاع النقل إلى ما بين (60 % - 90 %)، وفي قطاع الاتصالات إلى (40 %)[174].

174 انظر: أحمد فايق دلول .2009. دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني:بحث،استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية. كلية التجارة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية .مرجع سابق. ص81

ب- التعاقد من الباطن الدولي: وفقاً لهذا البرنامج يتم التعاقد بين وحدات ومشروعات صغيرة ومتوسطة بالداخل مع مشروعات كبرى خارجية، عن طريق اللجان المتخصصة في عرض المواد الخام والصناعات الأولية للمشروعات الهندية على الشركات الخارجية، إذ تخصص الحكومة الهندية جزءًا كبيرًا من الدعم للمشروعات التي لديها المقدرة على إنتاج صناعات قابلة للتصدير، وتعمل تلك الجهات على تسهيل هذا الجانب، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع النشاط التصديري لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيًا: سياسة التمييز السعري[175]: تهدف الهند من خلال هذه السياسة إلى دعم وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعمل الحكومة الهندية على تحفيز هذه المشاريع عن طريق قيامها بشراء منتجاتها بسعر يزيد بمقدار (15 %) عن السعر الذي تباع به في السوق، وفي المقابل تعمل على تخفيض سعر مشتريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوحدات الحكومية، وساعدت هذه السياسة على زيادة مقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على تصريف منتجاتها وبأسعار مرتفعة تحقق لها معدل أرباح يدعم تطورها ونموها.

4،3،5،2: التجربة اليابانية

وضعت الحكومة اليابانية برنامجًا خاصًا يعمل على تقديم الخدمات الاستشارية لأصحاب المشروعات بواسطة مجموعة من المتخصصين والخبراء الذين يعملون تحت إشراف هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويشمل البرنامج اختيار المواقع اللازمة لإنشاء المشروعات، ودراسة العقبات التي تعترض البعض منها والعمل على حلها، وتقديم المعلومات والرد على استفسارات أصحاب المشاريع، كما

175 انظر: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.2003 . المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود . منتدى الرياض الاقتصادي نحوتنمية اقتصادية مستدامة . مرجع سابق . ص116-117

أقامت اليابان العديد من المنظمات المتخصصة في مجال تسويق المنتجات، بالإضافة إلى اعتمادها عدة برامج أسهمت في النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية (جترو)

أنشئت المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية في عام 1958م، وهي هيئة خاصة تضطلع بالعديد من الأدوار هدفها دعم التجارة الخارجية لليابان وعلى رأسها دعم وتسهيل الأنشطة التصديرية للصناعات اليابانية ومن هذه الأدوار :

- تقديم التسهيلات والمساعدة للشركات الأجنبية وتمكينها من دخول الأسواق اليابانية من خلال مكاتبها الموزعة على العديد من دول العالم وعددها 76 مكتبًا.
- إعداد البحوث والدراسات الاقتصادية وإعطاء صورة واضحة لفرص التعاون بين المؤسسات اليابانية ونظيراتها الأجنبية.
- توفير المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية والسلع المتوفرة بالأسواق الخارجية ونشرها في دوائر الأعمال اليابانية.
- إعداد وتنظيم المعارض والأسواق التجارية وإرسال البعثات التجارية .

برنامج دعم التدريب

يقوم هذا البرنامج على إعداد البرامج التدريبية في المجالات الإدارية والفنية الموجهة لمديري المشروعات، حرصًا من الهيئة اليابانية على أهمية رفع المستوى المعرفي في المجالات الإدارية والفنية للمديرين.

برنامج المناولة (التعاقد من الباطن)[176].

بعد الحرب العالمية الأولى انتهجت اليابان سياسة منع الاستيراد، فبدأت المشروعات الصغيرة عمليات تصنيع المواد الممنوعة من الاستيراد وتوجيهها للصناعات الكبيرة من خلال العقود من الباطن، وبموجب هذه العقود تقوم المشروعات الصغيرة بتصنيع بعض الأجزاء الداخلة في صناعة السيارات والسفن والآلات الكهربائية، كما تعمل وفقًا لهذه العقود أيضًا على تجميع أجزاء السلع المنتجة من قبل الشركات الكبيرة، وأثبتت هذه السياسة نجاحها ففي عام 1987م بلغت نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة من الباطن مع الشركات الكبيرة (75 %)، إضافة إلى أن (88,2 %) من المشروعات الكبيرة لديها أجزاء مصنعة لدى الصناعات الصغيرة.

4،3،5،3: التجربة الماليزية

مرت العملية التطويرية لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا بمرحلتين، الأولى تميزت بتأسيس شركات السكان المحليين، بينما عرفت المرحلة الثانية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام.

1. مرحلة تأسيس شركات السكان المحليين

بدأت هذه المرحلة في عام 1967، وتم خلالها إنشاء العديد من المشروعات الصغيرة بهدف دعم مجموعة السكان المحليين – البوميبترا – وتسريع إشراكهم وتشجيعهم على العمل الحر، وتولت الحكومة رعايتها، وكانت هذه المشاريع بسيطة التكنولوجيا ولا ترتبط بأي علاقات مع الشركات الكبيرة والأجنبية

176 انظر: نادية محمد عبدالعال .1997. تمويل نشاطات الصناعة الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة . رسالة دكتوراة غير منشورة . ص100

2. مرحلة التطوير الحقيقي للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

بدأ الاهتمام الحقيقي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، إذ عملت الحكومة على تشجيع إدخال التكنولوجيا المتطورة والحديثة لهذه المشروعات، كما أوجدت ترابطا حقيقيا بين الصناعات الكبيرة ومثيلاتها الصغيرة والمتوسطة، معتمدة الأساليب الإنتاجية اليابانية القائمة على تطوير الصناعات المساندة، بهدف زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الكفاءة إلى جانب التخصص في قطاعات معينة من النشاط الصناعي، تولت الحكومة توفير الدعم المالي والفني، الأمر الذي أسهم بفاعلية في تحسين مستوى هذه الصناعات.

أولًا: سياسات الدعم الحكومي [177]

تنوعت السياسات الحكومية في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكان أهمها الحوافز الضريبية التي تمثلت في صدور قانون تشجيع الاستثمار الصناعي في عام 1986م، ويعد أهم أنواع الدعم والتحفيز الذي حظي به القطاع، فقد أُعفي القطاع الصناعي من الضريبة على الدخل بنسبة تتراوح بين (20-30 %)، بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية على السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة، بالإضافة إلى تخفيضات أخرى على رسوم التصدير لمدة تصل إلى خمس سنوات، علاوة على فرض رسوم جمركية على المستوردات من السلع المماثلة للمنتجات المحلية بهدف حماية السلع الوطنية من منافسة السلع الأجنبية.

كما تتمع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية المصنفة ضمن قائمة المشروعات الإستراتيجية – الصناعات الثقيلة، والاستثمارات طويلة الأجل، الصناعات عالية التقنية – بحوافز عدة منها :

- إعفاء من ضريبة الدخل بشكل كامل (100 %) لمدة عشر سنوات.

177 انظر: منتدى الرياض الاقتصادي.2013.تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.ص79-80

- تمنح علاوة ضريبة استثمار لتغطية النفقات الرأسمالية لمدة 5 سنوات.
- إعفاء ضريبي على تصدير السلع المصنعة بشكل كامل من المواد المحلية يصل إلى (30 %)، فيما تحصل المنتجات المصنعة من المواد المحلية بنسبة (50 %) على حسم في ضريبة التصدير بواقع (15%).

ثانيًا: نظام الإعفاء من الضرائب

وهو نظام ضريبي يشجع على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة في المناطق النائية، يتضمن النظام التالية :

- الإعفاء من ضريبة العمل وضريبة العقارات.
- تخفيض الضريبة على الأرباح الموزعة.
- تخفيض الضريبة على الدخل.
- إعفاء المؤسسات التي تستثمر في إدخال التكنولوجيا الحديثة من أية ضرائب أخرى.
- وضع نظام ضريبي يشجع على إصلاح وبناء وتحديث الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

يستفاد من التجارب الدولية

تجربة الهند

اعتمدت الهند العديد من السياسات والبرامج بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسويق منتجاتها، ومن ذلك برنامج التعاقد من الباطن بشقيه الداخلي الذي يعمل خلق شراكة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة المحلية، والخارجي الذي يتم بين مشروعات صغيرة محلية وكبيرة أجنبية، وما يميز هذا البرنامج وجود لجان متخصصة تتولى حصر وتحديد حاجات الشركات الكبيرة وتحيل عملية إنتاجها للوحدات الصغيرة والمتوسطة سواء في الداخل أو الخارج، كما عملت الهند بسياسة

التمييز السعري وهي من أنجح السياسات في مجال تسويق منتجات الصناعات الصغيرة إذ تقوم الحكومة الهندية بشراء منتجات هذه المشروعات بسعر يفوق سعر السوق بنسبة (15 %)، وفي المقابل تعمل على تخفيض أسعار مبيعاتها لهذه المشروعات بواقع (10 %) عن سعر السوق.

التجربة اليابانية

تبنت اليابان نظام المناولة من الباطن بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم نموها واستمرارها من خلال تسويق منتجاتها داخليًا، إذ منعت الاستيراد من الخارج وكلفت الصناعات الصغيرة بتصنيع المواد والسلع الممنوع استيرادها وتوجيهها للمشاريع الكبيرة وبموجب هذا النظام عملت المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تصنيع العديد من الأجزاء الداخلة في صناعة السيارات والسفن والآلات الكهربائية.

خلاصة الفصل

تناولت الدراسة في هذا الفصل الآليات التي من شأنها النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفقاً للسابق من التجارب الدولية الناجحة، فمن الأهمية بمكان الإستئناس بهذه التجارب والبناء على الناجح منها، والسعي لتطوير الآليات بما يتوافق والوضع الإقتصادي لسطنة عمان، وقد أفرزت نتائج هذه الدراسة والدراسات ذات الصلة بالإضافة إلى التوصيات التي خرجت عن ندوتي سيح الشامخات وجامعة السلطان قابوس مجموعة من التحديات، واقترحت الدراسة مجموعة من الآليات التي يمكن أن تتصدى أو تحد من الآثار المترتبة على هذه التحديات التي دون نهوض قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة.

وتعرضت الدراسة في المبحث الأول للآليات المتعلقة بالإطار التشريعي، وتمثلت في ضرورة إصدار قانون يعنى بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقانون يحارب ظاهرة التستر التجاري ووضع التشريعات

والقواعد الخاصـــة بالحوكمة، علاوة على تعديل بعض القوانين بهدف توفير أكبر قدر من الحماية والدعم لهذا القطاع، وتشير التجارب السابقة إلى أهمية وجود إطار تشريعي رصين ينظم عمل القطاع ومايرتبط به من مؤسسات وقطاعات، ويستفاد من تجربة الإتحاد الأوروبي الشيء الكثير، إذ صدر عنه مرسوم خاص يعرف بمرسوم "التفكير أولاً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ينص على ضرورة تشكيل إطار عمل نحو تطوير الكفاءات، ووضع دليل إعلامي تسطيع من الجهات المعنية تشخيص احتياجات القطاع، كما نص المرسوم على إنشاء هيئة تختص بالملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أن التجربة الهندية غنية بالتشريعات التي يمكن الإستفادة منها في تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التجربة الكورية الجنوبية.

كما اقترحت الدراسة أن الحاجة ملحة لوجود قانون يتصدى ويحارب ظاهرة التستر التجاري المنتشرة في المجتمع بشكل واسع، وكانت تجربة المملكة العربية السعودية الأقرب للواقع العماني كونها أحدى الدول المشكلة لمجلس التعاون الخليجي مع سلطنة عمان، وتعاني بشكل كبير من هذه الظاهرة، وقد تضمن القانون مجموعة من الإجراءات والعقوبات الكفيلة بالحد من التستر التجاري، ولايمكن لقانون التستر التجاري أن يحارب الظاهرة دون العمل بالحوكمة والشفافية لكافة المشروعات، وهو ما وضعته الدراسة من بين الآليات المقترحة.

وفي محاولتها للتصدي للتحديات المرتبطة بالإطار التنظيمي والمؤسسي التي أفرزتها الدراسة، جاء مقترح تفعيل دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طليعة هذه الآليات، إذ لابد أن تتمتع الهيئة بالاستقلال التام وأن تمنح الصلاحيات التي تمكنها من تأدية الدور المنوط بها وهو تنمية القطاع، والعمل على تذليل كل الصعوبات التي تعترض أصحاب المؤسسات، كما اقترحت الدراسة ضرورة تفعيل ما يعرف " بالمنصة الواحدة " أو الشباك الواحد"، الذي يمكن من خلاله إنجاز كافة المعملات

والحصـول على الموافقات المتعلقة بممارسـة الأنشـطة التجارية، وضـرورة نشـر هذه المراكز في محافظات السـلطنة، والتجربة المصـرية تعد من التجارب الناجحة في هذا المجال، بالإضـافة إلى الآلية المتعلقة بإيجاد حاضـنات الأعمال المتخصـصـة ونشـرها على التجمعات الصـناعية والمحافظات لكي تعمل على تبني الأفكار والإبداعات وتحويلها إلى أنشـطة تجارية ناجحة، وفي هذا المجال يمكن الإسـتفادة بشـكل كبير من تجربة ماليزيا المتميزة.

تبقى المعضـلة الأبرز التي تعوق قيام المشـروعات وتطورها مشـكلة الحصـول على التمويل، وقد أظهرت نتائج درسـتنا الحالية والدراسـة التي قامت بها الهيئة العامة لتنمية الؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة استمرار وجود هذا التحدي، بالإضـافة إلى أن ندوة جامعة السـلطان قابوس قد أكدت على ضـرورة حل هذه الإشكالية، وترجع الأسباب في ذلك "– وفقاً لدراستنا – إلى غياب التشريع المنظم والضابط لعمل الجهات التمويلية في المقام الأول بالإضافة إلى غياب الجهات التي تعمل على مساعدة أصحاب الأعمال في توفير الضـمانات التي يتطلبها الحصـول على القرض، مقترحة العمل على إيجاد مؤسـسـات وهيئات حكومية وخاصـة تتولى توفير هذه الضـمانات على غرار التجارب المصـرية والهندية واليابانية التي أثبتت نجاحها وأسهمت بشكل فاعل في نمو قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وختمت الدراسة الآليات التي اقترحتها بضرورة إيجاد مراكز متخصصة تعمل على تسويق المنتجات والخدمات الخاصة بهذه المشروعات أسوة بتجارب عديدة أثبتت نجاحها كالتجربة الماليزية، والكورية، واليابانية، والهندية.